

التقرير السنوي 2024

ليبيا: المحاسبة هي الحل الانتهاكات مستمرة في ظل الإفلات من العقاب

نقطة تفتيش لجماعة مسلحة في طرابلس - المصدر: منصات التواصل الاجتماعي



L C W

شكر وتقدير

يأتي هذا التقرير السنوي نتاج جهود متواصلة ومستمرة على مدار العام، ويعكس التزام فريقنا العميق في تقديم صورة دقيقة وشاملة عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا. ومنذ ثلاث سنوات نواصل إصدار تقريرنا السنوي بانتظام، وهو ما نعتزم الاستمرار فيه مستقبلاً. خاصة وقد أصبح هذا التقرير مرجعاً مهماً ومصدراً موثقاً للجهات الدولية والمحلية في تقييم الوضع الحقوقي في ليبيا والمساهمة في تعزيز مساعي المحاسبة.

وراء هذا التقرير يقف فريق استثنائي، يضم في غالبيته نشطاء شغوفين، وضحايا سابقين وناجين، يحملون معاناتهم ويؤمنون بعدالة قضيتهم رغم المخاطر التي يواجهونها. وهم ليسوا أكاديميين أو متخصصين، بل هم أشخاص عانو وما يزالون يعانون من تبعات الانتهاكات، ويعملون بتفاني وبكل عزيمة لإيصال صوت الضحايا والمساهمة في تحقيق العدالة لهم. عزماتهم وإصرارهم هي من جعلت هذا التقرير ممكناً رغم كل الصعوبات.

إن هذا التقرير لم يكن ليكتمل دون الجهود الاستثنائية التي يبذلها فريق الرصد والتوثيق الميداني، الذين يعملون ظروف قاسية، يواجهون التهديدات، ويكافحون القيود، ومع ذلك يواصلون عملهم بكل دقة ومهنية، رغم محدودية الإمكانيات.

نوجه شكرنا العميق لجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل، بدءاً من الضحايا والناجين والشهود وكافة المجتمعات المتضررة الذين طالما آمنوا بنا، ووضعوا ثقتهم في فريقنا ووافقوا على مشاركة قضاياهم ومعاناتهم معنا، والباحثة التي قدمت إسهاماً كبيراً في جمع وتحليل البيانات، وفريق الرصد والتوثيق الميداني الذي كان لديه الدور الرئيسي في الوصول إلى المعلومات، وفريق الترجمة والمراجعة الذي كان له دور التأكد من دقة المعلومات ومصداقيتها، وكل من شارك في إعداد هذا التقرير، بمن فيهم جنودنا المجهولون الذين فضلوا إخفاء هوياتهم حفاظاً على سلامتهم. كما نشكر من كل ساهم في نشر هذا التقرير، الذي سيساعد حتماً في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان في ليبيا وتعزيز الوعي بها.

كما نود أن نعبر عن تقديرنا الخاص إلى حكومة مملكة هولندا على دعمهم المستمر وثقتهم في عملنا. إن هذا الدعم كان له دور بالغ الأهمية على الصعيد المعنوي قبل المادي في تمكيننا من الاستمرار في هذا العمل النبيل رغم كل المصاعب.

البحث والتحقيق:

فريق الرصد والتوثيق الميداني

الكتابة والترجمة:

أحمد مصطفى

أس هلال

نور خليفة

التدقيق والمراجعة:

علي عمر

الإخراج والتصميم:

محمد المنتصر



تبرع، كن صوتاً
للضحايا!

عن رصد

منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") هي منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2019 ومسجلة بالمملكة المتحدة، وهي جزء من الحركة الحقوقية في ليبيا. تُعنى المنظمة برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، مع التركيز على تعزيز جهود المحاسبة، ودعم الضحايا والناجين، ومناصرة قضايا حقوق الإنسان في ليبيا. يقود المنظمة ناجون وضحايا سابقون، مما يعكس التزامها بالسعي لتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، ويتجلى ذلك في شعارها " من الناجين، مع الضحايا من أجل المحاسبة".

تعتمد المنظمة في عملها على شبكة واسعة من الراصدين الميدانيين المنتشرين في مختلف أنحاء ليبيا، والذين يعملون على الوصول إلى الضحايا والناجين والشهود، وجمع الأدلة والشهادات وإجراء المقابلات وفق المعايير الدولية. كما تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المتضررة لضمان إيصال أصوات الضحايا إلى الهيئات الدولية، وتسعى إلى تفعيل آليات المحاسبة الدولية لملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات.

تعمل رصد بشكل وثيق مع الحركة الحقوقية الليبية والدولية من خلال نهج تكاملي، وتشارك في نشاطات وحملات شبكات وتحالفات محلية وعالمية، من بينها ائتلاف المنصة الليبية وشبكة SOS-Torture، والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، بهدف تحقيق الأهداف المشتركة.

وخلال العام الماضي فقط، وصلت رصد الى 499 ضحية وناجٍ، وأصدرت المنظمة 12 تقريرًا شهريًا دوريًا¹، وتقريرين مشتركين مع الشركاء، وأكثر من 60 منشورًا لمناصرة الضحايا. كما قدمت الدعم والإحالة لأكثر من 10 ضحايا وناجين، وأعدت 3 تقارير للآليات الأممية، وقدمت 8 نداءات عاجلة للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة، إضافة إلى أكثر من 10 قضايا تم إحالتها للآليات المحاسبة الدولية. وفي إطار جهود المناصرة الدولية، قدمت المنظمة إحاطة أمام مجلس الأمن² بشأن حالة حقوق الإنسان، وشاركت في أكثر من 20 حدث وندوة وورشنة عمل حول حقوق الإنسان، بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين.

تواصل رصد التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان ورفع صوت الضحايا والناجين، والمساهمة في تحقيق العدالة، رغم التحديات المتزايدة.

¹ لقراءة تقاريرنا الشهرية، يمكنك الوصول إليها عبر: [التقارير على موقعنا الرسمي](#).

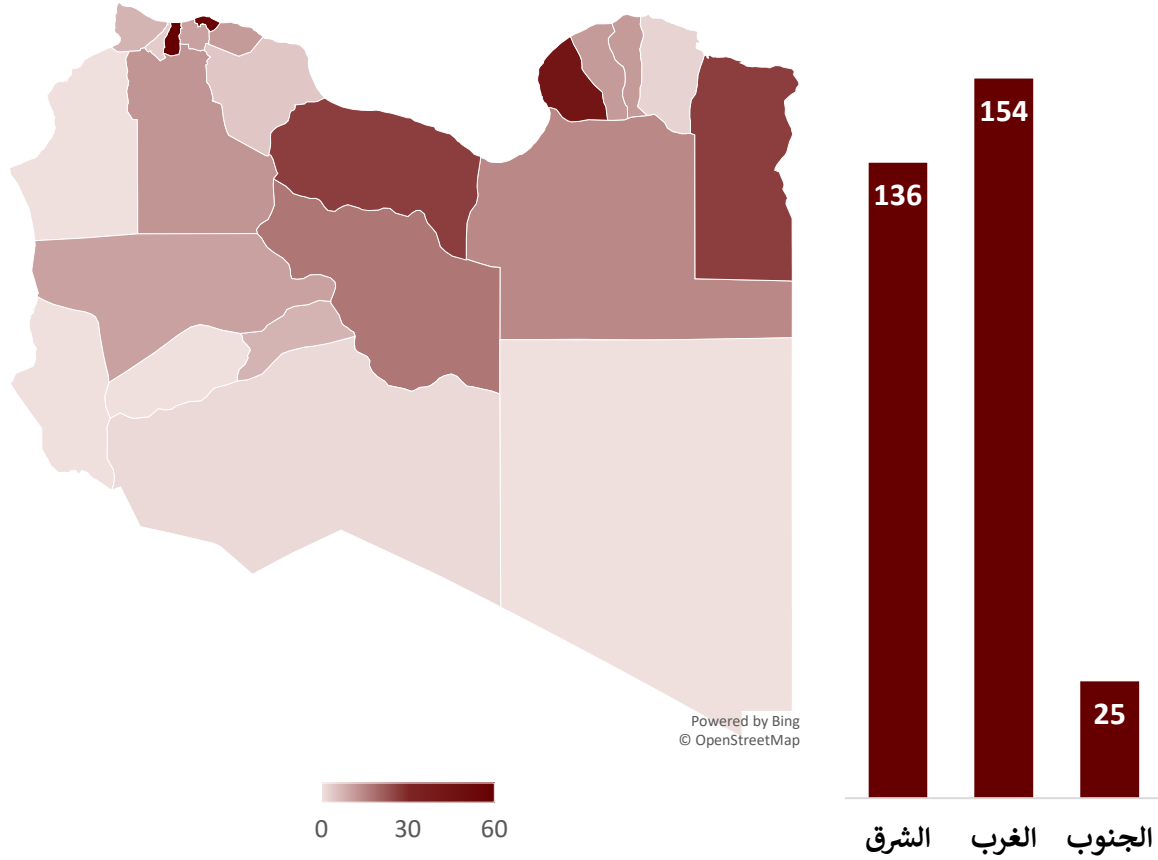
² منظمة رصد تقدم إحاطة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، رصد الجرائم في ليبيا، 17 ديسمبر 2024.

جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي	.I
8	المنهجية	.II
9	السياق	.III
14	الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري	.IV
20	الهجمات ضد المجتمع المدني والنشطاء والصحفيين	.V
22	القتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون	.VI
26	الخسائر الناتجة عن عمليات عسكرية	.VII
28	المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء	.VIII
34	المقابر الجماعية	.IX
36	الاستنتاجات	.X
40	التوصيات	.XI

الأشكال

5	شكل 1: مناطق وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال عام 2024
14	شكل 2: حصيلة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري خلال عام 2024
22	شكل 3: حصيلة القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع خلال عام 2024
36	شكل 4: أبرز الجهات التي تتحمل مسؤولية انتهاكات جسيمة وقعت خلال عام 2024



شكل 1: مناطق وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال عام 2024 - منظمة رصد

1. الملخص التنفيذي

1. يكشف هذا التقرير الصادر عن منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") عن جزء³ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية المرتكبة بين 1 يناير و31 ديسمبر 2024، التي رصدها فريق الرصد والتوثيق الميداني في مناطق شرق وجنوب ليبيا الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة المساندة لها، والحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، ومناطق غرب ليبيا الواقعة تحت سيطرة حكومة الوحدة الوطنية والجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة والمساندة لها. ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة الجرائم الدولية، التي تتحمل السلطات في شرق وغرب ليبيا مسؤوليتها المباشرة وغير المباشرة.
2. ما تزال ليبيا تعاني من انقسام سياسي وعسكري عميق، حيث تتنافس حكومتان متصارعتان على السلطة بدعم من جماعات مسلحة وأجهزة أمنية ذات نفوذ. وقد أسهم هذا الانقسام في استمرار الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية، ما أدى إلى استمرار تعريض أرواح المدنيين للخطر، وعزز مناخ الإفلات من العقاب، بينما يظل القضاء الوطني غير قادر وغير

³ تعكس الانتهاكات الواردة في هذا التقرير ما تمكن فريق رصد الميداني من الوصول إليه والتحقق منه خلال الفترة المعنية، ولا تمثل بالضرورة العدد الفعلي أو الكامل للانتهاكات المرتكبة.

راغب في التحقيق في الجرائم الدولية ومحاسبة المسؤولين عنها، وتستمر بالإضافة إلى ذلك عدم تنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، نتيجة محدودية التعاون من قبل السلطات والانقسام فيما بينها.

3. وفي هذا السياق، يتابع التقرير تطورات أوضاع حقوق الإنسان مقارنة بالعام الماضي 2023، حيث رصد الفريق الميداني في العام الماضي حدوث 337 انتهاك جسيم⁴، يرقى جزء منها للجرائم الدولية، وقد طالت 276 شخص، بينهم 264 مدني تعرضوا لانتهاكات حدثت خلال 2023، و12 شخصًا وقعوا ضحية انتهاكات ارتكبت بين العامين 2016 و2020. أما خلال العام 2024، فقد سجل الفريق الميداني تزايدًا في الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية مقارنة بالعام الماضي، حيث رصد 589 انتهاك جسيم، يرقى جزء منها لجرائم دولية؛ وقد طالت 499 شخص، بينهم 313 مدني تعرضوا لانتهاكات حدثت خلال العام، 186 شخص وقعوا ضحية انتهاكات ارتكبت خلال فترات غير محددة⁵؛ وقد حدثت الانتهاكات في 24 مدينة على الأقل، شملت 11 مدينة في شرق وجنوب ليبيا، و13 مدينة في غرب ليبيا.

4. حيث رصد الفريق الميداني في شرق وجنوب ليبيا وقوع 110 مدني، من بينهم امرأتين وطفل ومهاجرين، ضحية 192 انتهاك جسيم على الأقل، ارتكب خلال العام، وشملت الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء معاملة، ووفيات ترقى إلى القتل خارج نطاق القانون أو القتل غير المشروع. وحدد فريقنا مسؤولية 14 جهة حكومية عن الانتهاكات المرصودة، شملت جهاز أمني عسكري و5 جماعات مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وجماعة مسلحة مساندة لها، و7 أجهزة أمنية تابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب.

5. وكذلك في شرق وجنوب ليبيا، رصد الفريق الميداني وقوع 52 مدني، من بينهم امرأة مهاجرة و5 أطفال مهاجرين وعشرات المهاجرين الآخرين، ضحية انتهاكات جسيمة شملت خسائر ناتجة عن عمليات عسكرية، ووفاة مهاجرين نتيجة الإهمال الطبي في ملاجئ خاصة في ظل القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية. كما توفي مهاجرين آخرين الناتجة عن الغرق في البحر أو الجوع والعطش في الصحراء، وتابع فريقنا العثور على 32 جثة في مقبرة جماعية بمدينة سرت.

6. أما في غرب ليبيا، فقد رصد الفريق الميداني وقوع 70 مدني، بينهم 4 نساء و5 أطفال ومهاجرين، ضحية 81 انتهاك على الأقل، ارتكب خلال العام، شملت الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء معاملة، ووفيات ترقى إلى القتل خارج نطاق القانون أو القتل غير المشروع، وإصابات جراء الاستهداف المباشر والعمليات العسكرية. وأكدت ملفات التوثيق تورط 20 جهة حكومية على الأقل عن الانتهاكات المرصودة، شملت جهاز أمني وجماعتين مسلحتين تابعين للمجلس الرئاسي الليبي، و16 جهة بين أجهزة أمنية وجماعات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية.

7. وكذلك في غرب ليبيا، رصد الفريق الميداني وقوع 79 مدني ضحية انتهاكات جسيمة، من بينهم 3 أطفال، و4 نساء، وعشرات المهاجرين، وقد خسائر ناتجة عن عمليات عسكرية، والاستهداف المباشر، وإطلاق النار على منزل مدني، ووفاة مهاجرين نتيجة الغرق في البحر في محاولة الوصول إلى أوروبا. وتابع فريقنا العثور على 65 جثة تعود لمهاجرين في مقبرة جماعية في منطقة الشويرف جنوب غرب ليبيا.

8. جاءت الانتهاكات في شرق وغرب وجنوب ليبيا على خلفيات متشابهة، حيث تم استهداف عشرات المتظاهرين الذين خرجوا للتعبير عن مواقفهم السياسية، وكذلك صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومدونين وأفراد من عائلاتهم، وأقليات دينية، ومهاجرين من ضحايا التهريب والاتجار بالبشر، ونشطاء اجتماعيين، ونشطاء سياسيين، وموظفين ومسؤولين حكوميين، وكذلك وقع ضحيتها مدنيين إثر اشتباكات مسلحة حدثت في مناطق مأهولة بالسكان، والألغام الأرضية ومخلفات الحرب التي بقيت في تلك المناطق.

9. وقد خلص التقرير إلى أن الانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، ترقى في معظمها لانتهاكات جسيمة وجرائم دولية، قد حدثت في أكثر من 24 مدينة من شرق وجنوب وغرب ليبيا، وحدد فريقنا الميداني مسؤولية 33 جهة حكومية عنها على الأقل، بين أجهزة أمنية وعسكرية وجماعات مسلحة تابعة للسلطات في شرق وغرب ليبيا أو مساندة لها؛ وحدد المسؤولية أبرز

⁴ تعرض عشرات الضحايا لأكثر من انتهاك جسيم واحد.

⁵ يرصد التقرير كذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم دولية ارتكبت في الفترة ما بين 2011 و2023، والتي تم الكشف عنها خلال عام 2024.

الانتهاكات الجسيمة لـ 3 جهات حكومية شملت إدارتي جهاز الأمن الداخلي في شرق وغرب ليبيا، وجماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية أو مساندة لها.

10. فقد أكدت ملفات التوثيق التي أعدها الفريق الميداني مسؤولية القوات المسلحة العربية الليبية، ضمن سلسلة قيادة تبدأ بالقائد العام خليفة حفتر، ورئيس أركان القوات البرية صدام حفتر، وتتبعهما إدارة جهاز الأمن الداخلي برئاسة أسامة الدرسي، التابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، مسؤولين عن انتهاكات جسيمة ترقى في معظمها إلى الجرائم الدولية، وشملت الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والمعاملة القاسية، والقتل خارج نطاق القانون؛ تم تنفيذها ضد مدنيين، ضمن سياسة تستهدف إسكات المعارضين والصحفيين والنشطاء والأشخاص الذين ينتقدون أو يُعتقد أنهم ينتقدون القوات المسلحة العربية الليبية.

11. كما أكد التوثيق أن إدارة جهاز الأمن الداخلي برئاسة لطفي الحراري، التابعة للمجلس الرئاسي الليبي، قد ارتكبت انتهاكات جسيمة شملت الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة؛ ارتكبت ضد مدنيين، ضمن سياسة تستهدف إسكات المعارضين والصحفيين والنشطاء والأشخاص الذين ينتقدون السلطات في غرب ليبيا، وكذلك الأقليات الدينية والفئات غير المعيارية جنسانياً.

12. ويوصي التقرير السلطات في شرق وغرب ليبيا، باتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية المستمرة، وخاصة الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، والانتهاكات بحق المهاجرين والأقليات. كما يشدد على ضرورة احترام وحماية الحريات الأساسية من ضمنها حرية التعبير والتجمع السلمي والفكر والعقيدة والدين، وضرورة محاسبة المسؤولين عن كل تلك الانتهاكات. ويدعو التقرير الهيئات الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، إلى الاستمرار التحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، كما يحث الدول المعنية على وقف أي دعم مباشر أو غير مباشر للجهات المتورطة في الانتهاكات، والعمل على إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة لتعزيز المساءلة والعدالة.

المنهجية

13. استند هذا التقرير على 62 ملف توثيق و79 مقابلة أخرى أجراها فريق الرصد والتوثيق الميداني بين 1 يناير و31 ديسمبر 2024، من أكثر من 24 مدينة في شرق وغرب وجنوب ليبيا، وخاصة المناطق صعب الوصول إليها لأسباب لوجستية وأمنية. وركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية في إطار مواضيع الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والهجمات ضد الصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء، والقتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون، والخسائر الناتجة عن عمليات عسكرية، والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والمقابر الجماعية؛ ويستخدم التقرير مقتطفات من الشهادات التي تم جمعها لنقل البعد الإنساني لقصص الضحايا والناجين، مع حجب المعلومات الشخصية لبعض الضحايا والناجين والشهود والمصادر حفاظًا على سلامتهم وخصوصيتهم.
14. جُمعت المعلومات من خلال إعداد ملفات توثيق، وإجراء مقابلات مع ضحايا وناجين وشهود وأسر الضحايا ومحاميهم، وشبكة محلية من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين، والسكان المحليين، وكذلك استند التقرير إلى الوثائق الرسمية من بينها وثائق المحكمة والتقارير الطبية والسجلات الرسمية الأخرى، والصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية، وتقارير المنظمات غير الحكومية الموثوقة، وتحليل المصادر المفتوحة. وتم جمع المعلومات وحفظها واستخدامها وفق مبادئ اللاضرر، والسرية، والموافقة المستنيرة والمتجددة، والموضوعية وإدماج المنظور التقاطعي. وتمت أرشفتها في قاعدة بيانات مؤمنة تُدار وفق سياسة إدارة البيانات بمعايير الحد الأدنى لصلاحيات الوصول، ومنع سوء الاستخدام، وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية.
15. يركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية التي تتحمل مسؤوليتها السلطات في شرق وغرب ليبيا، والجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة أو المساندة لها؛ ويستند في تحليل الانتهاكات وتحمل المسؤوليات عنها حسب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، كما يتم النظر إلى التشريعات الوطنية الليبية في حالات محدودة. ويتم استخلاص الاستنتاجات بشأن الانتهاكات التي حدثت خلال عام 2024، بشكل مترابط مع الانتهاكات التي حدثت خلال الأعوام الماضية لمتابعة أنماطها ومنهجياتها ونطاقها، وتخضع العملية لتدقيق خبراء في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والطب الشرعي والقطاع الأمني.
16. وكان التركيز على الآثار الجنسانية وتناولها تحديدًا بارزًا، خاصة بسبب محدودية الوصول إلى النساء نتيجة القيود المجتمعية عليهن وأشكال تمييز متقاطعة أخرى، التي شكّلت مخاوفًا وعزلةً لدى النساء منعهن من الكشف عن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية التي طالتهن. وكذلك كانت حساسيات السياق في التركيز على الفئات الجنسانية والدينية غير المعيارية تحديدًا بارزًا، وللتعامل مع هذه التحديات حرصنا على استخدام أدوات مناصرة بديلة مراعية للسياقات بحيث لا تؤدي إلى تعرض سلامة الضحايا والناجين والفريق.
17. اعتمد التقرير في استنتاجاته للمسؤوليات المحتملة عن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية على وجود حقائق أو معلومات مؤكدة أو أدلة كافية للإثبات، وهي مبنية بشكل رئيسي على عمليات التوثيق. وتم الكشف عن أسماء بعض المسؤولين المحتملين عنها استنادًا إلى ادعاءات الضحايا والناجين وتحليل الانتهاكات وفقًا للقانون الدولي، ولا يشكل الكشف عن هذه الأسماء استنتاجًا لإدانة قانونية بل يؤكد التقرير أن المسؤولية عن التحقيق والمساءلة بشأن هذه الادعاءات تقع ضمن اختصاص الهيئات القضائية المختصة.
18. تم إعداد هذا التقرير خلال 15 شهرًا، وشارك في البحث والتقني والكتابة والمراجعة والترجمة والإخراج 15 من فريق رصد وخبراء، وتبدأ عملية الإعداد بعمل فريقنا الميداني على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان خلال العام، والتواصل وإجراء مقابلات مع مصادر متعددة لرصد الانتهاكات، ويقوم بجمع شهادات الضحايا والناجين والشهود والأدلة الأخرى لإعداد ملفات توثيقها. ويقوم مسؤول مكتب الرصد والتوثيق بتحليل البيانات وأرشفتها، ليقوم 4 من فريق رصد بمراجعة البيانات ونتائجها وإجراء مقابلات وأبحاث مكتبية وإعداد هيكلية التقرير وصياغة مسودته، ويقوم الفريق بتحليل الانتهاكات وصياغة الاستنتاجات تحت إشراف خبير مختصر، وبعد استكمال كافة المراحل يتم مراجعة التقرير لغويًا وتنسيقه وترجمته ثم اعتماده رسميًا ونشره.

III. السياق

19. ما تزال ليبيا تشهد انقسامًا سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا، حيث تنشط حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دوليًا والمجلس الرئاسي الليبي في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة أو المساندة لها؛ فيما تنشط الحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب في شرق ليبيا ضمن مناطق نفوذ القوات المسلحة العربية الليبية، وتسيطر القوات المسلحة بقيادة خليفة حفتر على معظم مناطق شرق وجنوب ليبيا، وتحصل على شرعيتها من مجلس النواب؛ وما تزال الجماعات المسلحة غير التابعة رسميًا للسلطات تنشط في مناطق متفرقة من البلاد.
20. استمرت التوترات العسكرية والأمنية وتبادل إطلاق النار في المناطق المأهولة بالسكان، بين الجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، والمجلس الرئاسي الليبي، وحكومة الوحدة الوطنية، وكذلك جماعات مسلحة محلية غير تابعة للسلطات؛ وقد اندلع 11 اشتباك مسلح على الأقل، في 7 مدن من غرب وشرق وجنوب، وأدت إلى إصابات ووفيات بين 13 مدني على الأقل، بينهم أطفال ونساء⁶.
21. ففي غرب ليبيا اندلعت 9 اشتباكات بين جماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للمجلس الرئاسي الليبي، ووزارتي الدفاع والداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، وكذلك جماعات مسلحة أخرى غير تابعة للسلطات، فيما اندلع اشتباكين في شرق وجنوب ليبيا بين جماعات مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وكذلك جهاز أمني تابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب.
22. ونتجت الاشتباكات على خلفيات متعددة من بينها تعرض أحد أفراد الجماعات المسلحة أو الأجهزة الأمنية للاعتقال، أو لمحاولة الضغط على السلطات لإطلاق سراح معتقلين⁷، أو كعمليات انتقامية⁸، أو لمحاولتها توسيع مناطق نفوذها والسيطرة على المنشآت الحيوية⁹. وتعكس الاشتباكات استمرار تعريض حياة المدنيين للخطر، وكذلك تشطي القطاع الأمني الليبي، حيث تُظهر ضعف سيطرة السلطات المركزية على الجماعات والأجهزة، واستمرارها في محاولة توسيعها نفوذها لتحقيق المزيد من المكاسب الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك استمرار تمكن المطلوبين من بينها من الإفلات من العقاب.
23. وقد استمر تزايد نفوذ القادة والمنتسبين إلى الجماعات المسلحة سيئة السمعة في شرق وجنوب وغرب ليبيا، حيث تم تعيين صدام حفتر، القائد الفعلي للواء طارق بن زياد¹⁰، رئيسًا لأركان القوات البرية¹¹، كما تم تعيين عبد السلام الزوي¹² آمر اللواء 111 وكيلاً لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية. وقد ورد¹³ أن بعض المنتسبين السابقين لجماعة الكانيات

⁶ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 9 أبريل 2024. فقرة 24. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 8 أغسطس 2024. فقرة 20، 21، 23، 24، 28.

⁷ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 15 ديسمبر 2024. فقرة 23.

⁸ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 8 أغسطس 2024. فقرة 20.

⁹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 15 ديسمبر 2024. فقرة 24.

¹⁰ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 9 أبريل 2024. فقرة 24.

¹¹ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 8 أغسطس 2024. فقرة 21، 22.

¹² تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 8 أغسطس 2024. فقرة 23.

¹³ أظهرت الانتهاكات الموثقة أن مقاتلين تابعين للواء طارق بن زياد ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ترفي إلى جرائم دولية، مع استمرار إفلاتهم التام من العقاب.

ليبيا: "نحن أسياذكم": جرائم متفشية ترتكبها جماعة لواء طارق بن زياد المسلحة. منظمة العفو الدولية، 19 ديسمبر 2022. ص 3.

¹¹ ليبيا: حفتر يعين نجله صدام رئيساً لأركان القوات البرية. وكالة نونفا، 20 مايو 2024.

¹² نشط الزوي منذ أكثر من 10 سنوات ضمن جماعات مسلحة في غرب ليبيا ارتكبت انتهاكات ضد السكان المدنيين في مناطق سيطرتها.

استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا. مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، 2020. ص 58.

¹³ تهوثة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024. ص 36، 56.

التي ارتكبت جرائم دولية قد أدمجت في جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابعة للمجلس الرئاسي الليبي، واللواء 444 التابع لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، واللذان يشرفان حالياً على تأمين مواقع المقابر الجماعية في مدينة ترهونة. وما يزال منتمين للكنيات سابقاً يشغلون مناصب حالية في أجهزة الشرطة والأمن في المدينة. وكذلك ما تزال شخصيات من عائلة أبوزريبة¹⁴ المتورطة في أنشطة إجرامية بمدينة الزاوية شملت الاتجار بالبشر والتعذيب وسوء المعاملة، في مناصبهم الرسمية، حيث يشغل علي أبوزريبة حالياً منصب عضو في مجلس النواب الليبي، فيما يشغل عصام أبوزريبة منصب وزير الداخلية بالحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب.

24. وتعكس النفوذ المتزايدة والمستمرة للقادة والمنتقلين إلى الجماعات المسلحة سيئة السمعة استمرار وتكريس ظاهرة الإفلات من العقاب وإضفاء الشرعية على ممارساتهم بدلاً من محاسبتهم عليها وتفكيك جماعاتهم، كما تشير إلى السيطرة المتزايدة للجماعات المسلحة على هيكل الدولة، وتعيق هذه النفوذ قدرة السلطات على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية¹⁵، حيث تعتمد السلطة القضائية في مهام حمايتها وإنفاذ القانون على الجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية المنقسمة والمتشظية سيئة السمعة، كما تسيطر هذه الجماعات والأجهزة على العديد من مرافق الاحتجاز الرسمية¹⁶.

25. وقد استمرت عدم القدرة وعدم الرغبة لدى القضاء الوطني للتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة ومحاسبة المسؤولين عنها، وذلك نتيجة عدة عوامل من أبرزها استمرار الاعتداءات والمخاوف لدى الهيئات القضائية، والتأثيرات السياسية والفساد داخل السلطة القضائية وانتقائيتها في التعامل على القضايا، ومحدودية قدرتها على إنفاذ أوامرها ووصولها إلى المناطق، ومحدودية تعاون السلطات في شرق وغرب ليبيا معها، واستمرار مخالفة نظام العدالة الجنائية الليبي للمعايير والقوانين الدولية في التعامل مع الجرائم الدولية.

26. واستمرت التهديدات والعمليات الانتقامية ضد الهيئات القضائية بعد محاولتها التحقيق أو المحاسبة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة من قِبَل شخصيات منتمين لجماعات مسلحة، أو أجهزة أمنية أو السلطات أو أشخاص ذوي نفوذ. فقد رصد فريق الرصد والتوثيق الميداني تعرض المحامي العام بمدينة مصراتة لمحاولة اختطاف من مكتبه من قِبَل مسلحين تابعين لقوة العمليات المشتركة التابعة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد اقتحامهم المكتب والاعتداء عليه وتهريب أحد المحتجزين، كما رصد تعرض وكيل نيابة للاعتداء في مكتبه بمدينة طرابلس، فيما تعرض وكيل نيابة آخر لمحاولة اغتيال بإطلاق نار عشوائي على منزله وسيارته¹⁷ من قِبَل مسلحين مجهولي الهوية. واخْتُطِفَ وكيل نيابة عسكرية في مدينة صرمان من قِبَل مسلحين تابعين للكتيبة 103 مشاة التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية.

27. وتستمر هذه التهديدات والعمليات الانتقامية ضمن سلسلة متواصلة منذ أكثر من 10 سنوات¹⁸، وتكشف عن استمرار العجز عن توفير الحماية لأعضاء الهيئات ومقارها، واستمرت بالتالي مخاوف أعضائها من التحقيق في الجرائم الخطيرة أو محاسبة المسؤولين عنها، ما حد من قدرتهم على أداء أدوارهم، وجعل عملهم يركز بشكل أكبر على قضايا ومسؤولين أقل

¹⁴ تنشط عائلة أبوزريبة ضمن شبكات إجرامية في مدينة الزاوية غرب ليبيا في أنشطة من بينها والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاحتجاز التعسفي للمهاجرين، وممارسا التعذيب وسوء المعاملة.

¹⁵ الاقتصاد السياسي في الزاوية: الجماعات المسلحة والمجتمع في غرب ليبيا، مسح الأسلحة الصغيرة، مارس 2024. ص 45.

¹⁶ نموت كل يوم ألف مرة: الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا. منظمة العفو الدولية، 2024. ص 16.

¹⁷ مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات. مركز مدافع لحقوق الإنسان. 24 يوليو 2021.

¹⁸ للمزيد من التفاصيل: منشور الجمعية الليبية لأعضاء الهيئات القضائية بشأن تعرض الأستاذ عبد الجواد العلوص وكيل النيابة العامة إلى هجوم مسلح، فيسبوك، الجمعية الليبية لأعراض الهيئات القضائية، 23 أكتوبر 2024.

¹⁹ منذ أكثر من 10 سنوات، يتعرض أعضاء الهيئات القضائية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تضمنت القتل، والاختطاف، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري؛ بالإضافة إلى الاستهداف المسلح لمنشأتها، بما في ذلك التفجير والاختطاف؛ وقد حد ذلك من فاعلية عملها نتيجة مخاوف أعضائها من تناول القضايا الخطيرة أو عجزهم عن العمل عليها.

تحديات حقوق الإنسان والعدالة في ليبيا بعد 10 سنوات من الثورة، مركز مدافع لحقوق الإنسان، نوفمبر 2021. ص 45.

خطورة ونفوذاً¹⁹. بالإضافة إلى ذلك، تأثرت حيادية السلطة القضائية نتيجة علاقات أفراد منها بشخصيات سياسية وعسكرية، وأدت هذه العلاقات إلى إصدارها أحكاماً أو امتناعها عنها لأسباب سياسية²⁰، ومكنت الجناة من الوصول بسهولة إلى خصومهم وتهديدهم لإجبارهم على وقف ملاحقتهم. وقد أدت كل العوامل السابقة مجتمعة إلى خوف الضحايا والناجين والشهود من الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان²¹، وضعف ثقتهم في قدرة وفاعلية القضاء الوطني.

28. فعلى سبيل المثال، ينعكس استمرار محدودية تحركات السلطة القضائية في العمل على الجرائم الدولية التي ارتكبتها قادة شبكات الجريمة المنظمة رغم اتهامات دولية ضدهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان²²، وقد تمكنوا من مواصلة أنشطتهم؛ فما يزال أمر وحدة الإسناد الأولى في مدينة الزاوية، بجهاز حرس المنشآت النفطية، محمد الأمين العربي كشلاف²³، مع المدير الفعلي لمركز احتجاز النصر، أسامة الكوني إبراهيم²⁴، ينشطان في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويمارسان الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة؛ وذلك ضمن شبكة إجرامية بمدينة الزاوية.

29. ومن ضمن شبكة الزاوية كذلك استمر نشاط أمر الأكاديمية البحرية الحربية، عبد الرحمن ميلاد²⁵ ("البيدجا")، حتى اغتياله في سبتمبر 2024 بطرابلس من قبل مسلحين تابعين لآمر فرقة الإسناد الأولى بمديرية أمن الزاوية، محمد بحرون، الذي ينشط كذلك في الشبكة²⁶، والذي أصدر ضده النائب العام سنة 2017 مذكرة قبض بتهمة الانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية ("داعش")²⁷، وألغيت في يوليو 2020²⁸، وفي سبتمبر 2024 سلم بحرون نفسه²⁹ بعد اتهامه باغتيال البيدجا.

30. وفي يونيو 2024 أخلي سبيل عبد الرؤوف الكابو ("عبدو الكابو")، قائد جماعة الكابوات وأحد أبرز المتورطين في جرائم القتل والاتجار بالبشر والمخدرات في غرب ليبيا³⁰، بعد إلقاء القبض عليه بأمر من النائب العام، حيث اندلعت جراء القبض عليه اشتباكات مسلحة في مدينة الزاوية بين اللواء 52 التابع لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية وتجار مخدرات موالين للكابو حتى تم إخلاء سبيله في غضون ساعات، لتكون المرة الثانية التي يتعرض فيها للاعتقال ويُطلق سراحه³¹.

¹⁹ عام 2020، أدت العمليات الانتقامية وغياب الضمانات الأمنية للهيئات القضائية إلى تأجيل نظرها لأشهر في القضايا الجنائية، نتيجة خوف أعضاء النيابة من التحقيق في هذه القضايا أو عجزهم عن القيام بذلك.

²⁰ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن، 5 مايو 2020. فقرة 45.

²¹ مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات. مركز مدافع لحقوق الإنسان. 24 يوليو 2021.

²² تهوئة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. 29 أغسطس 2024. ص 55

²³ للاطلاع على العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ضد أفراد ومؤسسات بشأن ليبيا: مواد قائمة العقوبات ضد الأفراد والمؤسسات بشأن ليبيا.

²⁴ موجز سردي لأسباب العقوبات ضد محمد الأمين العربي كشلاف (LYi.025)، مجلس الأمن، آخر تحديث 10 أبريل 2023.

²⁵ موجز سردي لأسباب العقوبات ضد أسامة الكوني إبراهيم (LYi.029)، مجلس الأمن، آخر تحديث 25 أكتوبر 2021.

²⁶ موجز سردي لأسباب العقوبات ضد عبد الرحمن ميلاد (LYi.026)، مجلس الأمن، آخر تحديث 7 يونيو 2018.

في عام 2022، وجه النائب العام الليبي، الصديق الصور، أمرًا برفع قيود التنقل المفروضة على عبد الرحمن ميلاد.

للمزيد من التفاصيل: تقرير فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا. مجلس الأمن. 13 ديسمبر 2024، ص 43.

²⁷ المرجع السابق.

²⁸ تقرير فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في ليبيا. مجلس الأمن. 8 مارس 2021، ص 7.

²⁹ الاقتصاد السياسي في الزاوية: الجماعات المسلحة والمجتمع في غرب ليبيا، مسح الأسلحة الصغيرة، مارس 2024. الحاشية الختامية 32، ص 63.

³⁰ حاول بحرون الإفلات من العقاب عن طريق الفرار إلى خارج ليبيا، إلا أنه عاد إلى ليبيا وقام مجدداً بتسليم نفسه، وما تزال نتائج التحقيقات بشأن غير معلنة حتى الآن.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 15 ديسمبر 2024. فقرة 22.

³¹ ليبيا: من هو عبدو الكابو، قائد الميليشيا المعتقل بتهمة تهريب المخدرات والبشر، وكالة نوكا، 6 يوليو 2023.

بعد اعتقال الكابو عام 2023، أجرى أمر الكتيبة 103 مشاة ("السلة")، عثمان اللهب، التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، مفاوضات مع النائب العام الليبي، الصديق الصور، من أجل إطلاق سراح الأول، وأطلق سراح الكابو في نهاية المطاف مع حلول يناير 2024.

الاقتصاد السياسي في الزاوية: الجماعات المسلحة والمجتمع في غرب ليبيا، مسح الأسلحة الصغيرة، مارس 2024. الحاشية الختامية 86، ص 66.

31. واستمر كذلك الإفلات من العقاب لقادة السلطات في شرق وغرب ليبيا المتواطئين مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية³² التي ارتكبت في مدينة ترهونة من قبل جماعة الكنائيات خلال فترات كانت تتبعها³³. حيث أشارت تقارير دولية إلى أن السلطات في غرب ليبيا كانت على علم بالجرائم التي كانت تُرتكب في ترهونة خلال فترة تبعيتها وتقديمها الدعم لها بين العامين 2015 و2018³⁴، وأن حفر معظم المقابر الجماعية المكتشفة في المدينة تم في بين عامي 2019 و2020 في الوقت الذي كانت الجماعة تتبع القوات المسلحة العربية الليبية بصفة اللواء التاسع³⁵، ورغم ذلك اقتصر تحقيقات النائب العام الليبي على قادة وعناصر الجماعة. ورغم إصداره مذكرات قبض ضد 400 شخص، لم يُعتقل سوى 51 منهم³⁶، نتيجة فرار المطلوبين إلى خارج ليبيا أو إلى شرق وجنوب ليبيا حيث وفرت لهم القوات المسلحة العربية الليبية الحماية من الملاحقة القضائية³⁷.
32. وأشار تقرير دولي³⁸ إلى أن أقارب ضحايا جرائم الكنائيات استمروا في تقديم شكاوى رسمية بين عامي 2012 و2020 عن الجرائم التي كانت ترتكبها الجماعة، إلا أن وكلاء نيابة في ترهونة وطرابلس لم يتخذوا أي إجراء أو ماطلوا في اتخاذ إجراء، ولم يُعلن عن إجراء تحقيقات رسمية في الجرائم المرتكبة إلا بعد خروج الجماعة من مدينة ترهونة عام 2020؛ كما أشار التقرير إلى مزاعم حدوث انتقائية لدى النائب العام في التعامل مع القضايا بتركيز التحقيقات على الجرائم التي يُعتقد أنها ارتكبت بعد انضمام الجماعة إلى القوات المسلحة العربية الليبية في أبريل 2019، ما يشير إلى وجود تأثيرات على القضايا لاستغلالها لغايات سياسية تشير إليها كذلك التقاعس في التحقيقات والمحاسبة عن الجرائم المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة الأخرى والأجهزة الأمنية التابعة للسلطات في غرب ليبيا أو التي تربطها بها مصالح مشتركة.
33. واستناداً إلى عدم رغبة وعدم قدرة القضاء الليبي على التحقيق والمحاسبة في الجرائم الدولية، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية 6 مذكرات اعتقال، كشفت عنها في أكتوبر 2024³⁹، ضد قيادات من جماعة الكنائيات شملت عبد الرحيم الكاني، ومخلوف دومة، وعبد الباري الشقاقي، وفتحي الزنكال، وناصر ضو ومحمد الصالحين، وذلك بتهم ارتكاب جرائم حرب من بينها القتل والتعذيب، والمعاملة القاسية، والعنف الجنسي، والاعتصاب. وفي ديسمبر، أصدرت المحكمة كذلك مذكرة
- ³² ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024، ص 54.
- ³³ بين العامين 2015 و2017 نشطت الميليشيا في قيادة غرفة عمليات أمن ترهونة التابعة للسلطات العسكرية في غرب ليبيا، ومنذ 2017 حتى 2018 أدمجت جماعة الكنائيات بموجب قرار وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني رقم (2017/13) ضمن ألوية الحرس الرئاسي، وذلك تحت قوات اللواء السابع مشاة، وفي أغسطس 2018 أصدر الحرس الرئاسي التابع للحكومة بياناً يتبرأ منها. وفي مارس 2019 أدمجت الجماعة إلى القوات المسلحة العربية الليبية تحت قوات اللواء التاسع، حتى تفكك الجماعة في مارس 2020.
- ³⁴ ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024، ص 14، 15.
- ³⁵ ادعى ضحايا أنهم أبلغوا جهات عديدة عن الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيا بعد دمجها ضمن قوات حكومة الوفاق الوطني، وأن الحكومة تغاضت عنها بسبب المصالح السياسية.
- ³⁶ ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024، ص 53.
- وكذلك، كانت السلطات في غرب ليبيا توفر الدعم للميليشيا لكسب ولاءها، بما في ذلك حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة خليفة الغويل، وحكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج.
- ³⁷ الاستنتاجات المفصلة حول الوضع في ترهونة. البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، 1 يوليو 2022، فقرة 38.
- ³⁸ الاستنتاجات المفصلة حول الوضع في ترهونة. البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، 1 يوليو 2022، فقرة 56، 163.
- ³⁹ ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024، ص 16، 22.
- ³⁶ نموت كل يوم ألف مرة: الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا. منظمة العفو الدولية، 2024، ص 50.
- ³⁷ ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024، ص 58.
- ³⁸ نموت كل يوم ألف مرة: الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا. منظمة العفو الدولية، 2024، ص 48-51.
- ³⁹ بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ. أ. خان بمناسبة فض أختام 6 أوامر قبض في الحالة في ليبيا، المحكمة الجنائية الدولية، 4 أكتوبر 2024.

اعتقال ضد مدير سجن معيتيقة بطرابلس، أسامة نجيم⁴⁰، وذلك بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من بينها القتل، والتعذيب، والاعتصاب والعنف الجنسي.

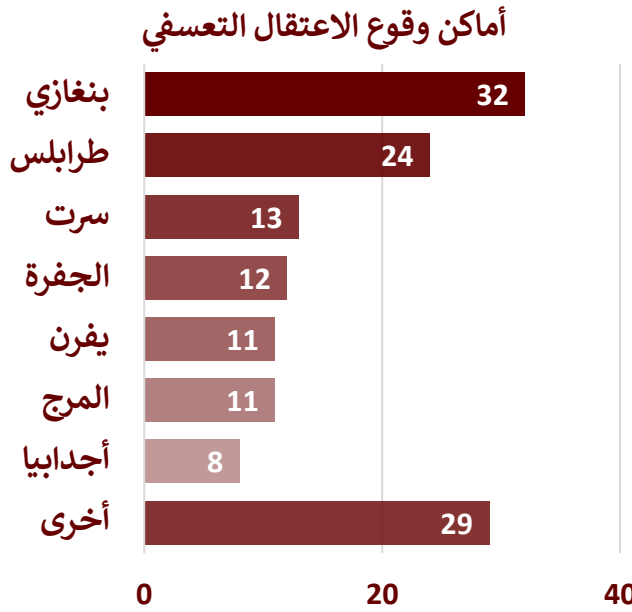
34. وفي نوفمبر، أعلنت الكتيبة 444 التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية عن إلقاء القبض عن محمد الصالحين⁴¹ المطلوب من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك، لم يتم حتى الآن تسليمه إلى المحكمة ما يعرقل جهود العدالة. وما يزال المطلوبين الآخرين يُفلتون من العقاب، حيث يواجه تنفيذ أوامر المحكمة تحديات عديدة، أبرزها محدودية تعاون السلطات الليبية والانقسام الأمني والسياسي. كما يحظى المطلوبين بحماية من جماعات مسلحة وأجهزة أمنية والشخصيات الحكومية في شرق وغرب ليبيا.

35. وفي ظل عدم تنفيذ مذكرات الاعتقال واستمرار عجز وعدم رغبة السلطات الليبية في محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية، إلى جانب تزايد نفوذهم داخل هيكل الدولة، فيما يسعى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إنهاء تحقيقاته في ليبيا بحلول نهاية عام 2025⁴²، ما سيفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب، ويشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم الدولية، ويترك الضحايا دون أي فرصة للوصول إلى العدالة.

⁴⁰ الحالة في ليبيا: أمر بالقبض صادر عن المحكمة الجنائية الدولية ضد أسامة المصري نجيم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، المحكمة الجنائية الدولية، 22 يونيو 2025.

⁴¹ منشور بشأن إلقاء القبض على محمد الصالحين، فيسبوك، اللواء 444، 23 نوفمبر 2024.

⁴² التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار 1970 (2011)، المحكمة الجنائية الدولية، 8 نوفمبر 2023.



11 ضحية شهرياً المتوسط الشهري للاعتقالات التعسفية

53%
تعرضوا للاختفاء
القسري



شكل 2: حصيلة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري خلال عام 2024 - منظمة رصد

IV. الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

36. رصدت منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") خلال العام 2024 تزايداً للاعتقالات التعسفية مقارنة بالعام 2023، حيث رصد خلال العام الماضي 109 اعتقالاً تعسفياً ضد مدنيين، منهم 52 معتقلاً تعرّضوا للاختفاء القسري. وخلال عام 2024 رصد الفريق الميداني 139 اعتقالاً تعسفياً، منهم 74 معتقلاً تعرّضوا للاختفاء القسري. وقد حدثت الاعتقالات في مدن طرابلس، وإجدابيا، وصبراتة، والبيضاء، والقطرون، ومصراتة، والمرج، ويفرن، وبنغازي، ودرنة، وسرت، وسبها، وترهونة، والجفرة.

37. حدثت الانتهاكات لدوافع متشابهة بين شرق وجنوب وغرب ليبيا، حيث تم اعتقال 44 متظاهراً، و30 شخص بمزاعم ممارسة السحر والشعوذة، و15 مدون و3 من أفراد عائلة مدونين، و11 بين مسؤولين وموظفين حكوميين، و8 شخصيات مجتمعية، و3 صحفيين واثنتين من أسرة أحدهم، و4 نشطاء سياسيين، ومدافع عن حقوق الإنسان وفرد من أسرته؛ وكان من بين المعتقلين أيضاً 14 على الأقل من أقلية دينية تعرضوا للاعتقال، و3 آخرين اعتُقلوا لآرائهم المؤيدة للنظام السابق وبينهم شاعر، و2 اعتُقلوا لأسباب مجهولة.

شرق وجنوب ليبيا

38. حدثت 98 من الاعتقالات التعسفية المرصودة خلال العام في شرق وجنوب ليبيا، وقد استهدفت الاعتقالات امرأتين، وطفلين، وارتكبت من قِبل أجهزة أمنية تابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، بما في ذلك جهاز الأمن الداخلي التابع لرئاسة الحكومة، وجهاز دعم مديريات الأمن والإدارة العامة للعمليات الأمنية والإدارة العامة للبحث الجنائي التابعين لوزارة الداخلية؛ وكذلك من قِبل أجهزة وجماعات مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، بما في ذلك اللواء طارق بن زياد المعزز، والكتيبة 115 مشاة مجحفلة، واللواء 128، واللواء 166 مشاة، واللواء 106 مجحفل وإدارة الشرطة والسجون العسكرية.

جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب

39. نفذ جهاز الأمن الداخلي برئاسة أسامة الدرسي، التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، عمليات اعتقال تعسفي ضد مدونين، وصحفيين، ومتظاهرين ومؤيدين للنظام السابق، وشخصيات مجتمعية، وموظفين ومسؤولين حكوميين، ونشطاء سياسيين، وأفراد من أسر ضحاياها؛ ووثق فريقنا الميداني 44 حالة منها، من بينها لامرأتين وطفليْن؛ ووقد وقعت الاعتقالات المرصودة في مدن بنغازي، وسبها، والمرج، وهون، وسرت، وشحات، ودرنة، وأجدابيا، والبيضاء، والجفرة ومرزق⁴³.

40. اعتُقل معظم الضحايا دون إجراءات قانونية، وتم نقلهم إلى مقرات الجهاز في المدن، وسجون غير رسمية يديرها، ونُقل بعضهم، بينهم طفل، بطائرات عسكرية إلى سجون غير رسمية يديرها الجهاز في بنغازي؛ ووثقت رصد شهادات حول مقتل معتقل داخل أحد سجون الجهاز في مدينة إجدابيا⁴⁴، وتعرض معتقلين للاختفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة، ولم توجه لهم تهمة واضحة، وأجبروا على التوقيع على محاضر تحقيق كاذبة تحت التهديد ودون السماح لهم بقراءتها، وتم حرمانهم من التواصل مع أسرهم والحق في المحاكمة العادلة؛ وكذلك تم الاعتداء على منازل وأفراد أسر معتقلين واعتقال أفراد من أسرهم والاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية. وقال أحد الناجين:

” كنت أقود سيارتي إلى المنزل، مثلما هو الحال كل يوم، ولكن تلك الليلة كانت مختلفة. فجأة، وجدت حوالي أربع سيارات تحاصرنني. لم أستوعب الحدث، قالوا لي أنهم يتبعون جهاز الأمن الداخلي، ووجدتني في لحظات على متن سياراتهم. غطوا وجهي، وأنفاسي بدأت تتسارع، كنت أرتجف من الخوف وغارق في التساؤل عن سبب اعتقالني.

مرت دقائق قبل أن تتوقف السيارة في مكانٍ ما وأمروني بالنزول، قدماي كانتا بالكاد تحملانني؛ وكذلك في لحظات وجدتي في زنزانة انفرادية أشبه بقبر، مساحتها لا تزيد عن 4 أمتار، كانت مظلمة تقريبا وبالكد يدخلها الهواء من نافذة صغيرة، المرحاض كان في الزاوية وفوق رأسي كاميرا تراقبني بصمت، والفرش أمامي ولا شيء آخر سوى القلق. كان الجو خانقا وجسدي يغرق في العرق، كنت بالكاد أتنفس وأحاول استيعاب ما حدث، تركوني ليوم كامل أجهل سبب وجودي هنا، كنت أطلب منهم إبلاغ أسرتي باعتقالي، ولكن لا أحد كان يستجيب؛ وفي صباح اليوم التالي فُتح باب الزنزانة ووضع رجل عسكري عصاة على عيني وكبل يدي إلى الخلف، ووجدتني في غرفة التحقيق.

كنت واقفاً أمام الجدار في تلك الغرفة وورائي رئيس وحدة التحقيق، رضوان الوداوي، واستمر لثلاثة ساعات يسألني عن منشورات وتعليقات لي كتبتهما على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد الأوضاع المعيشية في البلاد والسلطات، ويهددني بالسجن لمدى أطول. كان هذا منوال الأيام الأربعة القادمة.

في إحدى الأيام أدخلوا معي شخصين آخرين، كنا نتناوب على النوم، فلكل منا مساحة لا تزيد عن المتر ونصف، وكان الحراس يجبرونا على الوقوف منذ الصباح حتى الثامنة مساء، وتحاول الكاميرات التقاط شروندا، كانوا يتوعدون بضرينا "فلقة" في حال جلسنا أو تحدثنا، وكنا نسمع الصراخ ينصبّ علينا من الزنزانات الأخرى، وصوت العصي وهي ترتطم بأجسادهم، ونحن ننتظر دورنا من بعدهم. وها قد حان دورنا، فبعدما تحدثت مع أحد رفاقي في الزنزانة سرعان ما دخل الحراس وجروني إلى الخارج وثبتوا قدماي وبدنوا بضرني على قدامي دون توقف، كلما ارتفعت عصا أحدهم تنزل الأخرى مباشرة، لقد نسيت كم مرة حدث ذلك.

⁴³ 21 من المعتقلين تم إلقاء القبض عليهم بتنسيق بين جهاز الأمن الداخلي وجماعة مسلحة تتبع القوات المسلحة العربية الليبية، حيث أُلقي القبض على 13 من المعتقلين بتنسيق مع اللواء 128، وخمسة آخرين بتنسيق مع الإدارة العامة للبحث الجنائي، واثنين آخرين بتنسيق مع اللواء 166 مشاة، فيما أُلقي القبض على معتقل آخر بتنسيق مع جهة مجهولة الهوية تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية.

وقد أصبح جهاز الأمن الداخلي جهة رئيسية تعتمد عليها القوات المسلحة العربية الليبية في اعتقال معارضيه ومنتقديه، من أجل نقل مسؤوليتها عن الانتهاكات والجرائم الدولية إلى جهة أخرى غير القيادة العامة، وتطورت قدرات الجهاز خلال العام بشكل ملحوظ، حيث تمت توسعة مقره الرئيسي في منطقة سيدي حسين بنغازي، كما نُقل إلى إدارته أكثر من 100 عسكري كانوا تابعين للواء طارق بن زياد الخاضع للقيادة الفعلية صدام حفتر، رئيس أركان القوات البرية وابن القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية خليفة حفتر، وتم تنسيبهم إلى وحدة التحريات والقبض بالجهاز.⁴⁴ للمزيد من التفاصيل: رصدت منظمة رصد الجرائم في ليبيا مقتل أحمد عبد المنعم الزوي، فيسبوك، رصد الجرائم في ليبيا، 20 يوليو 2024.

بقيت في السجن لأشهر، لم أتوقع أن يكون هناك حد لكل هذا، ولكن في إحدى الأيام فُتح باب الزنزانة وأمرني الحارس بالخروج، عصب عيني واقتادني إلى غرفة، هناك أمرني بالتوقيع على محضر التحقيق، لم يسمح لي بقراءته، كما وقعت على تعهد بعدم نشر الأخبار، وما اعتبروه "فتن" على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بعدها أصبحت في الخارج أخيرًا.

عمر (اسم مستعار)

مجمع سجون قرنادة⁴⁵

41. اعتُقل خلال العام بمجمع سجون قرنادة 41 مدنيًا على الأقل لأسباب تتعلق برأيهم السياسي ومشاركتهم في مظاهرات، أو ممارستهم شعائرهم الدينية، أو بتهم "ممارسة السحر والشعوذة"؛ حيث وثق فريقنا الميداني الاعتقال التعسفي 13 مدنيًا، بينهم طفل وامرأتين، في سجن غير رسمي تشرف عليه القوات المسلحة العربية الليبية بمجمع سجون قرنادة الذي يديره محمد بن إدريس التاجوري؛ وقد جاء اعتقالهم على خلفية خروجهم في مسيرات يوم 1 سبتمبر تمييزًا عن تأييدهم للنظام السابق؛ وتم اعتقالهم في سبتمبر من مدينة زلة شمال الجفرة، من قِبَل جهاز الأمن الداخلي فرع هون، التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، واللواء 128 التابع للقوات المسلحة العربية الليبية.
42. وتعرضوا للاحتجاز لأيام في مقر جهاز الأمن الداخلي بهون، قبل يوم 6 سبتمبر حيث تم نقلهم قسرًا ودون علم أسرهم بطائرة عسكرية من قاعدة الجفرة العسكرية، الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة العربية الليبية، إلى مدينة بنغازي حيث اعتُقلوا في السجن التابع للواء طارق بن زياد بالمجمع وتعرضوا للاختفاء القسري، قبل أن يتم إخلاء سبيلهم يوم 18 نوفمبر بعد 78 يومًا من الاعتقال التعسفي. ووثقت رصد شهادات بتعرض معتقلين لسوء المعاملة، وأجبروا على ترديد عبارات تمجّد قائد القوات المسلحة العربية الليبية، خليفة حفتر، ومن بين تلك العبارات "عاش المشير خليفة حفتر"، كما تعرّضوا لفترات من الاحتجاز دون العرض على النيابة، والحرمان من التواصل مع أسرهم والاستعانة بمحامٍ.
43. في ذات السجن، رصد فريقنا الميداني الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري الذي تعرض له 28 مدنيًا على الأقل، بينهم امرأتين و4 من أتباع الطرق الصوفية. وجاء اعتقالهم بتهم "ممارسة السحر والشعوذة"⁴⁶، ضمن حملات اعتقالات تعسفية بدأت في يناير، شنّها جهاز دعم مديريات الأمن⁴⁷ برئاسة محمود ابجيري⁴⁸؛ وقادتها لاحقًا الإدارة العامة للعمليات الأمنية تحت إدارة جمال العمالي، وهما جهازان تابعان لوزارة الداخلية بالحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب.
44. وقد تعرض الضحايا للاعتقال من مدن سرت، وبنغازي، والبيضاء، والمرج ومدن أخرى في شرق ليبيا، وقبل اقتيادهم إلى قرنادة، احتُجز معظمهم لحوالي شهر في سجن غير رسمي تابع للإدارة العامة للعمليات الأمنية في منطقة راس المنقار ببنغازي حيث تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، كما أُجبر بعضهم على الإدلاء باعترافات قسرية ليتم

⁴⁵ يقع في منطقة قرنادة جنوب مدينة شحات، ويتكون بشكل رئيسي من 3 سجون، تشمل السجن المدني تحت إشراف جهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل، والسجن العسكري تحت إشراف إدارة الشرطة والسجون العسكرية التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وسجن اللواء طارق بن زياد، وهو سجن غير رسمي ويشرف عليه اللواء طارق بن زياد التابع للقوات المسلحة العربية الليبية.

⁴⁶ أقر مجلس النواب الليبي في بداية عام 2024 القانون (2024/06) تحت مسمى "مكافحة السحر والشعوذة والكهانة وما في حكمها"، القانون الذي ينتهك المعايير الدولية ويتضمن عقوبات تصل إلى الإعدام، وتعريفات وتهم ووسائل إثبات فضفاضة تُستخدم ضد الأقليات الدينية في ليبيا، بناءً على شعائرها الدينية من بينها الصوفية والإباضية ومجموعات أخرى، وذلك ضمن أجندة التيار السلفي المدخلي، و قد ساهم هذا التيار بشكل بارز في الضغط من أجل إقرار القانون؛ ولديه نفوذ سياسي واجتماعي وعسكري وأمني داخلي وخارجي كبير، كما على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في شرق ليبيا، والهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في غرب ليبيا.

⁴⁷ في منتصف نوفمبر 2024، تم حل جهاز دعم مديريات الأمن من قِبَل وزير الداخلية بالحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، وضم وحداته إلى الإدارة العامة للعمليات الأمنية بإدارة جمال العمالي، وكلف رئيس الجهاز، محمود ابجيري، بإدارة فرع الإدارة العامة للعمليات الأمنية في بنغازي.

⁴⁸ يتبع قادة الجهاز، بمن فيهم صالح اسويري (المسؤول عن تنفيذ عمليات الاعتقال والتحقيق)، إلى التيار السلفي المدخلي.

نشرها على المنصات الرسمية للإدارة العامة للعمليات الأمنية⁴⁹ ضمن السياسة التي تتبعها للتحريض ضدهم وتبرير حملة الاعتقالات التعسفية التي تقوم بها.

45. ومن بين المعتقلين، وثق فريق رصد الميداني حالة شيخ الطريقة القادرية⁵⁰، مفتاح الأمين البيجو (78 عامًا)، الذي اعتُقل تعسفيًا يوم 4 فبراير من مزرعته بمدينة بنغازي، من قِبَل مسلحين تابعين لجهاز دعم مديريات الأمن، وتعرضت أسرته للاعتداء من قِبَلهم، بما في ذلك تهديد النساء والأطفال، وتحطيم بعض الممتلكات بالمنزل، والنهب. وتعرض البيجو للاختفاء القسري لحوالي 3 أشهر قبل أن تعرف أسرته بمكان احتجازه.

غرب ليبيا

46. حدثت 38 من الاعتقالات التعسفية المرصودة خلال العام في غرب ليبيا، من قِبَل أجهزة أمنية وعسكرية وجماعات مسلحة تابعة للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية، بما في ذلك جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابعين للمجلس الرئاسي، وجهاز البحث الجنائي، وجهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، وجهاز دعم مديريات الأمن في المناطق، ومديرية أمن وسط الجبل التابعين لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، والكتيبة 130 مشاة التابعة لوزارة الدفاع.

جهاز الأمن الداخلي التابع للمجلس الرئاسي الليبي⁵¹

47. ووثق فريق رصد الميداني شهادات عن تعرض معتقلين لدى الجهاز للاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف والاعتداء الجنسي الذي تضمن إجراء فحوصات شرجية والتحرش الجنسي؛ كذلك حُرِمَ معتقلين من التواصل مع أسرهم والاستعانة بمحامٍ، وتعرضوا للاحتجاز لفترات طويلة دون العرض على النيابة، وأجبروا تحت التهديد على التوقيع على محاضر تحقيق تحتوي على اعترافات كاذبة، كما تم نهب ممتلكات شخصية لمعتقلين، وتهديد وترهيب أفراد أسرهم، واستمر الجهاز في ابتزاز المعتقلين ونشر اعترافات قسرية لهم عبر منصفاته الرسمية للترهيب وإهانة المعتقلين والتحريض ضدهم وتشويه سمعتهم وخاصة ضد الفئات الأكثر هشاشة مثل الأقليات الدينية.

48. واستمرت سياسة الجهاز خلال العام في استخدام الإحالة إلى النيابة ضمن وسائله في إطالة أمد الاعتقال، وكذلك تابعنا استمرار تواطؤ وكلاء نيابة مع الجهاز بتجاهل إبلاغ المعتقلين من التعرض للتعذيب من قِبَل عناصر الجهاز، وقبوله محاضر اعترافات منتزعة تحت التعذيب؛ وكذلك استمر خلال العام تمديد الاحتجاز لأشهر لمعتقلين تعرضوا للاعتقال التعسفي، وذلك بحجة استكمال التحقيقات.

49. نفذ جهاز الأمن الداخلي برئاسة لطفي الحراري، التابع للمجلس الرئاسي الليبي، عمليات اعتقال تعسفي ضد متظاهرين، وناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، وصحفي، ومدنيين من أقلية دينية، وموظفين حكوميين؛ ووثق فريقنا الميداني 24 حالة منها، حدثت في مدن طرابلس، وترهونة وصراتة وبنى وليد. وقال أحد الناجين:

” في الطريق، حاصرتني فجأة من كل جانب 3 سيارات مدنية، ورجل مسلح يفتح باب سيارتي بقوة ويبدأ بالصراخ باسمي، ثم يجرنني من قميصي ويلفه حول وجهي واقتادني إلى سيارته، وانطلقت سياراتهم بسرعة. لم أكن أعلم إلى أين كنا ذاهبين، لم يرخ قبضته عن رقبتني فيما يجبرني على إبقاء رأسي عند ركبتني، كنت أحاول التقاط الطريق، ولكن لم تسنح لي الفرصة.

⁴⁹ منشور لاعترافات أفراد تم اعتقالهم بتهم ممارسة السحر والشعوذة، فيسبوك، فرع الإدارة العامة للعمليات الأمنية بنغازي الكبرى، 22 نوفمبر 2024.

⁵⁰ إحدى الطرق الصوفية. للمزيد من التفاصيل: [الطريقة القادرية](#)، الموسوعة البريطانية.

⁵¹ تنشط في ليبيا إدارتين لجهاز الأمن الداخلي، حيث أدى الانقسام السياسي والأمني إلى انقسام الجهاز، حيث تتبع الإدارة في شرق وجنوب ليبيا الحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، فيما تتبع الإدارة في غرب ليبيا للمجلس الرئاسي الليبي.

في دقائق وجددتني أمام مقر جهاز الأمن الداخلي في الدربي، استمر المسلح يجرنني إلى الداخل، ثم رماني في زنزانة تحت الأرض، كان الظلام في كل مكان والصمت كذلك، كنت أسمع أصوات الصراخ يأتي من الطابق العلوي ويضرب الخوف جسدي وأشعر بأنني القادم، وسرعان ما أكدوا لي ذلك.

فُتح باب الزنزانة ووضع أحدهم عصابة على عيني، وأخذني إلى الطابق العلوي لتبدأ جلسة التحقيق، بدأ المحقق بأسئلته، والآخرين بدأوا ينهالون عليّ بالعصي كلما لم تعجبه إجاباتي، استمر التحقيق لأربعة ساعات على الأقل، وأعتقد أنني في ذلك الوقت لم تكن هناك شتيمة أعرفها في حياتي لم اسمعها، وبعد الانتهاء أمروني بالوقوف أمام كاميرا، وأعطوني نصّاً لأقرأه وبدأوا بتصويري، ووجدت الفيديو بعد إخلاء سبيلي منشورًا عبر صفحات الجهاز على مواقع التواصل الاجتماعي.

كان ذلك هو منوال الأيام الخمسة القادمة، ومن بعدها انقطع التحقيق حتى إحالي إلى النيابة. في اليوم الثالث عشر قادني أحد الحراس إلى الطابق مكتب في الطابق العلوي، حيث لفوا رأس بكيس نفايات وأمروني بالتوقيع على محضر التحقيق ووضع بصماتي، ثم سرعان ما نقلوني إلى النيابة، بدأت بسرعة أسرد لوكيل النيابة عما حدث معي، أريته كيف غطت الكدمات جسدي نتيجة التعذيب، ولم يُبد أي رد فعل، بل استمر في توجيه ذات التهم لي وأمر بإحالي إلى السجن.

سعيد (اسم مستعار)

50. ومن بين المعتقلين، في أغسطس، تعرض مدير إدارة تقنية المعلومات بمصرف ليبيا المركزي، مصعب محمد إمسلم، للاعتقال التعسفي من قِبَل مسلحين تابعين للجهاز، قرب منزله بمدينة طرابلس، وتم اقتياده إلى مقر الجهاز بمنطقة الدربي غرب المدينة حيث احتُجز لساعات قبل إخلاء سبيله دون إجراءات قانونية. وفي ذات الشهر تعرض 5 آخرين من موظفي المصرف للاعتقال التعسفي من قِبَل مسلحين تابعين للجهاز، واقتيدوا كذلك إلى مقر الجهاز بالدربي حيث تعرضوا للاختفاء القسري لأيام قبل إخلاء سبيلهم دون إجراءات قانونية. وجاءت هذه الاعتقالات في سياق نزاع بين السلطات في غرب وشرق ليبيا للسيطرة على مصرف ليبيا المركزي⁵².

51. وفي سبتمبر، تعرض 7 مدنيين من مدن صبراتة، وبنني وليد، وترهونة، وطرابلس، للاعتقال التعسفي من قِبَل أفراد تابعين للجهاز، وتم اقتيادهم إلى مقر الجهاز بالدربي، وجاء اعتقالهم بعد مشاركتهم في مسيرات مؤيدة للنظام السابق يوم 1 سبتمبر، ونشرهم فيديوهات وصور على مواقع التواصل الاجتماعي لمشاركتهم في المسيرات، ووُجّهت لهم تهمة "الإساءة إلى رموز الدولة"، وقام الجهاز بنشر فيديو للضحيا يدلون باعترافات بشأن مشاركتهم في المسيرات، وذلك ضمن السياسة التي يتبعها الجهاز للترهيب وإهانة المعتقلين وتشويه سمعتهم⁵³.

جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

52. وثق فريق رصد الميداني استمرار الانتهاكات ضد المعتقلين في سجن معيتيقة الذي يسيطر عليه جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة برئاسة عبد الرؤوف كارة التابع للمجلس الرئاسي الليبي؛ وشملت الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة، والعمل القسري، والمحاكمات الجائرة، واستمرار سياسة التخويف ضد المعتقلين المفرج عنهم، لمنعهم من التواصل مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان أو الكشف عن الانتهاكات والجرائم الدولية التي تُرتكب داخل سجن معيتيقة، ما حد من القدرة على توثيقها والكشف عنها. كما رصد استمرار احتجاج مئات المعتقلين دون عرضهم على النيابة، أو رغم حصولهم على أمر إفراج، أو أحكام براءة، أو قضاءهم محكوميتهم.

⁵² للمزيد من التفاصيل: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مجلس الأمن، 8 أغسطس 2024. ص 2.

⁵³ منشور لاعتقالات 7 مدنيين تعرضوا للاعتقال على خلفية مشاركتهم في مسيرات مؤيدة للنظام السابق، فيسبوك، جهاز الأمن الداخلي، 5 سبتمبر 2024.

53. ومن بين المحتجزين الذين لم يتم عرضهم على النيابة، وثق الفريق الميداني استمرار الاعتقال التعسفي لمهاجر سوداني للعام الخامس بعد اعتقاله عام 2019 من قِبَل جهاز الردع، بتهم ملفقة أو دون أساس قانوني بالعمل لصالح القوات المسلحة العربية الليبية، وتعرض للاختفاء القسري لمدة 3 سنوات ظنت خلالها أسرته أنه توفي، إلى أن عُلِموا في عام 2022 بوجوده في سجن معيتيقة. ورغم تقديم الجالية السودانية في طرابلس شكوى للنائب العام الليبي بشأن احتجازه، ومراسلات منظمة دولية للسلطات الليبية، ما يزال معتقلاً تعسفياً حتى الآن.
54. وقد نَفَذَ جهاز الردع عملية اعتقال تعسفي ضد أحد أفراد أسرة ناشط حقوقي، حيث وثق فريقنا الميداني، في يناير، الاعتقال التعسفي لأحمد فتح الله الهواري (35 عامًا) من قِبَل مسلحين تابعين للجهاز، في منطقة الدريبي غرب طرابلس، وذلك للضغط على شقيقه، الناشط الحقوقي ناصر الهواري، الذي فر إلى خارج ليبيا لإجباره على العودة وتسليم نفسه.
55. تم إخلاء سبيل أحمد الهواري بعد 7 أيام من الاختفاء القسري احتُجز خلالها في سجن معيتيقة، ("سجن الردع")، في منطقة سوق الجمعة شرق طرابلس، الذي يديره عليه عناصر تابعين لجهاز الشرطة القضائية خاضعين فعلياً لإدارة جهاز الردع، إلى جانب عناصر تابعين مباشرةً للجهاز؛ ويديره أسامة نجم، المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مديرية أمن وسط الجبل والكتيبة 130

56. نَفَذَت مديرية أمن وسط الجبل تحت إدارة ناصر الناكوع، التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، بالتنسيق مع الكتيبة 130 التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، حملة اعتقالات تعسفية ضد متظاهرين في مدينة يفرن جنوب طرابلس، حيث رصد فريقنا الميداني بين أكتوبر ونوفمبر، اعتقال 10 رجال في المدينة، وإصابة آخر بطلق ناري، على خلفية خروجهم في مظاهرة سلمية احتجاجاً على وجود الجماعات المسلحة في المدينة، وشملت الاعتقالات عضواً في المجلس البلدي واثنين من حكماء المدينة، وتم اقتيادهم إلى مقر مديرية امن وسط الجبل قبل أن يتم إخلاء سبيلهم بعد أيام.

V. الهجمات ضد المجتمع المدني والنشطاء والصحفيين

57. استمرت السلطات في شرق وغرب ليبيا في سياساتها المناهضة للمجتمع المدني والمقيدة لحرية الرأي والتعبير، حيث استمر العمل بالتشريعات الوطنية المخالفة للقانون الدولي، لتقييد عمل المجتمع المدني والنشاط المعارض للسلطات، وخاصة قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وقانون مكافحة الإرهاب؛ وما يزال يغيب إطار قانوني ينظم عمل منظمات المجتمع المدني، ويتعرض الصحفيين المجتمع المدني بشكل خاص لحملة تشهير وتحريض من قبل السلطات، بالإضافة إلى حملات الاعتقال التعسفي، وأدت هذه السياسات إلى تزايد المخاوف وممارسة الرقابة الذاتية لدى نشطاء المجتمع المدني والنشطاء، وخاصة النساء والفئات الأكثر هشاشة، وتوقف عمل منظمات وصحف أو تغيير مجالات تركيزها، كما استمر النزوح القسري الجماعي هربًا من الانتهاكات.

58. رصدت منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") خلال العام 2024 استمرارًا لحالات الاعتقال التعسفي ضد الصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء مقارنةً بالعام 2023، حيث اعتُقل في العام الماضي 25 مدنيًا على بين نشطاء في المجتمع المدني وصحفيين، وكذلك نشطاء سياسيين ومجتمعيين، فيما رصد فريقنا الميداني خلال 2024 اعتقالات تعسفية طالت 26 مدنيًا؛ وبرزت بشكل خاص الاعتقالات ضد أفراد أسر الصحفيين والنشطاء حيث رصد فريقنا الميداني تعرض 6 من أفراد أسر صحفيين ونشطاء للاعتقال التعسفي، بينهم امرأة و5 رجال. وقد حدثت الاعتقالات في مدن بنغازي، وطرابلس، والمرج، ويفرن، ومصراتة، وسبها ومرزق.

شرق وجنوب ليبيا

59. من بين الاعتقالات التعسفية ضد الصحفيين التي تمت في شرق ليبيا، نُفذها جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب الليبي، اعتقال صحفية ووالديها، حيث وثق الفريق الميداني، في سبتمبر، حالة الصحفية إكرام رجب (30 عامًا)، التي تعرضت للاعتقال في بنغازي، من قبل أفراد يتبعون الجهاز، وتعرض للاختفاء القسري لمدة يومين، كما تعرضت أسرته، بما في ذلك طفل، للاعتداء بالضرب والتهديد من قبل أفراد يتبعون الأمن الداخلي بعد اقتحام منزلها في حي السلماني، وتم الاستيلاء على مقتنيات شخصية لإكرام. وفي أكتوبر تعرض والدها (72 عامًا) ووالدتها (64 عامًا) للاعتقال التعسفي بعد توجيههما إلى المقر الرئيسي للجهاز في منطقة سيدي حسين بنغازي للمطالبة بالكشف عن مصير ابنتهما، قبل أن يتم إخلاء سبيلهم جميعًا خلال أيام في ذات الشهر.

60. وكذلك اعتقل الجهاز تعسفيًا صحفي آخر في أكتوبر، حيث رصد فريق رصد الميداني حالة الصحفي ومحلل الشأن الليبي في صحيفة نيويورك تايمز، محمد الصريط (42 عامًا)، الذي تعرض للاعتقال من قبل أفراد يتبعون الجهاز، من مقهى وسط مدينة بنغازي، وذلك على خلفية انتقاده الإخلاء القسري وهدم المنازل وسط المدينة، وقد انقطع الاتصال به حتى إخلاء سبيله بعد 18 يومًا من الاختفاء القسري.

61. وجاء اعتقال الصريط في سياق حملة إخلاء قسري لمناطق وسط بنغازي، تحت إشراف الكتيبة 20/20 برئاسة علي المشاي، التابعة للواء طارق بن زياد بالقوات المسلحة العربية الليبية، حيث تعرض سكان مناطق وسط البلاد، وسيدي خريبيش، والصابري، وجليانة في بنغازي للاعتداء من قبل مسلحين تابعين للكتيبة 20/20، وأجبروا على مغادرة منازلهم؛ بعد حصار مناطقهم لأسابيع لرفض بعض السكان إخلاء منازلهم، كما تعرض السكان، بما في ذلك نساء وأطفال، للاعتداء بالضرب والتهديد، كما وتعرض بعضهم للاعتقال لساعات لإجبارهم على التخلي عن منازلهم.

62. ومن بين الاعتقالات التعسفية ضد النشطاء في جنوب ليبيا، قام مكتب جهاز الأمن الداخلي بمدينة سبها، في أبريل، باعتقال الشيخ علي مصباح أبو سبيحة (77 عامًا)، أحد الشخصيات المجتمعية البارزة في جنوب ليبيا؛ من منزله في حي القرضة الشاطئ بمدينة سبها، بعد نشره تدوينة على صفحته الشخصية على فيسبوك تدعم ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية في ليبيا، وبعد يوم واحد تم نقله إلى مدينة بنغازي عن طريق طائرة عسكرية من قاعدة تمنهنت العسكرية شمال سبها، الواقعة تحت سيطرة اللواء طارق بن زياد، وتعرض للاختفاء القسري حتى إخلاء سبيله بعد 91 يوم من الاعتقال التعسفي.

غرب ليبيا

63. وفي غرب ليبيا، قام جهاز الأمن الداخلي التابع للمجلس الرئاسي الليبي، في يوليو، باعتقال الصحفي أحمد السنوسي قرب منزله في طرابلس، واقتياده إلى مقر الجهاز في منطقة الدربي، وذلك بعد عودته إلى ليبيا بعد تعرض موظفين بصحيفة صدى الاقتصادية التي يديرها للتهديد والابتزاز من قِبَل جهاز الأمن الداخلي ووزير الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية، واستدعاء مديرة التحرير بالصحيفة للتحقيق من قِبَل الجهاز. وتعرض السنوسي أثناء اعتقاله للتعذيب، وسوء المعاملة والعنف الجنسي.
64. جاء اعتقال السنوسي على خلفية شكوى قدمها ضده وزير الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية، محمد الحويج، بعد نشر السنوسي مستندات تكشف الفساد بالوزارة، واستندت الشكوى إلى قانوني مكافحة الجرائم الإلكترونية (2022/05)⁵⁴ والمطبوعات (1972/76)⁵⁵، وتتهمه بنشر مستندات خاصة دون إذن رسمي، والتضليل وتوجيه الرأي العام ضد مصلحة الدولة وزعزعة الاستقرار. وتم إخلاء سبيله بعد 3 أيام بأمر من النيابة، وقام الجهاز بنشر فيديو على منصاته الرسمية لاعترافات قسرية⁵⁶ يُدلي بها السنوسي ويعتذر للسلطات، ضمن السياسة التي يتبعها الجهاز للترهيب وإهانة المعتقلين وتشويه سمعتهم.

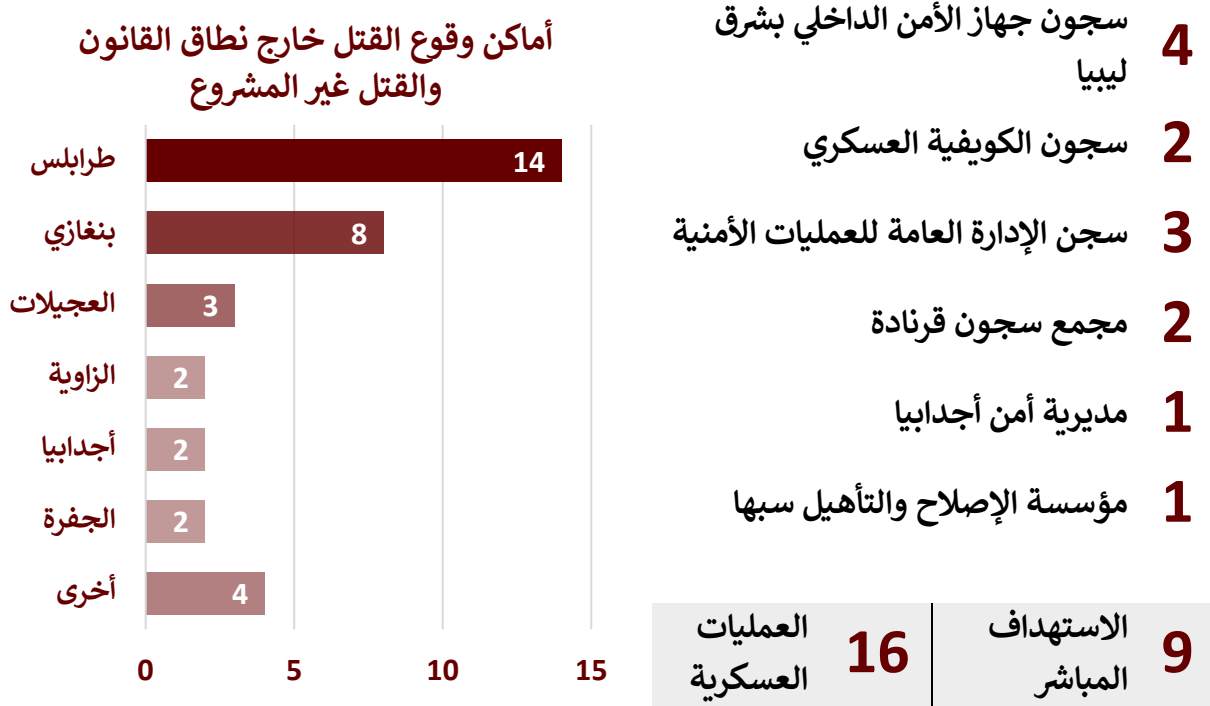
⁵⁴ قانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، مجلس النواب الليبي 27 سبتمبر 2022. حددت المادة (4) من القانون ما اعتبرته "الاستخدام المشروع" على أنه: "استخدام شبكة المعلومات الدولية ووسائل التقنية الحديثة مشروعة ما لم يترتب عليه مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة".

للمزيد من التفاصيل، بشأن القانون: ورقة تلخيصه: قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الجديد يفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب، الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، 17 نوفمبر 2022.

⁵⁵ القانون رقم 76 لسنة 1972 م بشأن المطبوعات، مجلس قيادة الثورة، 24 يوليو 1972.

للمزيد من التفاصيل: قراءة في حرية الفكر والتعبير في ضوء أحكام القانون الليبي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 20 أغسطس 2008،

⁵⁶ منشور لاعتراقات أحمد السنوسي، فيسبوك، جهاز الأمن الداخلي، 16 يوليو 2024.



شكل 3: حصيلة القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع خلال عام 2024 - منظمة رصد

VI. القتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون

65. رصدت منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") خلال العام 2024 تزايداً في الانتهاكات التي ترقى إلى القتل خارج نطاق القانون أو القتل غير المشروع، بالمقارنة بالعام 2023، حيث رصد فريق الرصد والتوثيق الميداني خلال العام الماضي 23 انتهاك يرقى إلى القتل خارج نطاق القانون أو القتل غير المشروع، وفي عام 2024 رصد الفريق الميداني 35 انتهاك يرقى إلى القتل خارج نطاق القانون أو القتل غير المشروع، وقد حدثت في مدن بنغازي، وإجدابيا، والزاوية، والعجيلات، وصرمان، ومصراتة، وسبها وطرابلس.

66. ووقعت ضحيتها 3 نساء، و4 أطفال، و22 رجلاً؛ بينهم 3 أفراد من عائلة واحدة، وناشط سياسي، ومنتظر، و2 من أتباع الطرق الصوفية، و6 مهاجرين، وطالب في كلية الدفاع الجوي مصراتة؛ وكانت الوفيات ناتجة عن التعذيب، والإهمال الطبي المتعمد، وإطلاق النار المباشر، وإطلاق النار العشوائي، وانفجار مخلفات الحرب والألغام.

الوفيات داخل مرافق الاحتجاز

67. حدثت 13 من حالات القتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون المرصودة خلال العام في شرق ليبيا، داخل سجون ومراكز احتجاز رسمية وغير رسمية ومقرات تتبع الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، بما في ذلك المقر الرئيسي لجهاز الأمن الداخلي في بنغازي، وفرع الجهاز في مدينة إجدابيا، وسجن غير رسمي تابع للإدارة العامة للعمليات الأمنية. كما تم توثيق حالات داخل كل من سجن قرنادة العسكري، وسجن الكويفية العسكري، الخاضعين لإدارة السجون والشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية.

سجون جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المعتمدة من مجلس النواب

68. توفي 4 مدنيين بعد اعتقالهم في سجون يديرها جهاز الأمن الداخلي برئاسة أسامة الدرسي، التابع للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، بعد اعتقالهم تعسفيًا خلال العام، ومن تلك المرافق سجون غير رسمية يديرها الجهاز في مدينتي إجدابيا وبنغازي. وقد رصد الفريق الميداني، في أبريل، مقتل الناشط السياسي والباحث سراج فخر الدين دغمان في ظروف غامضة داخل سجن غير رسمي بالمقر الرئيسي للجهاز بمنطقة سيدي حسين في مدينة بنغازي، بعد 200 يوم من اعتقاله تعسفيًا واختفائه قسرًا مع 4 نشطاء آخرين، بناءً على تقرير كيدي قُدم ضدّهم حول نشاطهم وعقدتهم اجتماعات لمناقشة الوضع السياسي والانتخابات في ليبيا.
69. وبعد وفاته، أصدر جهاز الأمن الداخلي بيانًا يتهم دغمان بالعمل للإطاحة بالقوات المسلحة العربية الليبية، وادعى أن وفاته ناتجة عن سقوطه من مكان مرتفع أثناء محاولته الهروب من مكان احتجازه⁵⁷، ورغم ذلك، لم يُسمح لأسرته برؤية جثمانه أو الحصول على تقرير طبي شرعي خاص. وبعد 329 يومًا من اعتقالهم واختفائهم قسرًا، أُخلي سبيل النشطاء الـ 4 الذين تم اعتقالهم مع دغمان حيث بدو في حالة صحية سيئة.
70. كذلك وثق فريق رصد الميداني مقتل أشرف حمد عمر المسماري (34 عامًا) في يونيو بذات السجن، بعد يوم واحد من اعتقاله تعسفيًا مع 4 مدنيين آخرين على خلفية خروجهم في احتجاجات ضد إلغاء مباراة لكرة القدم، وتم نقله إلى سجن غير رسمي في مقر الجهاز ببنغازي وظل مختفيًا قسرًا قبل تلقي أسرته اتصالًا من الجهاز يبلغهم بوفاته دون توضيح الأسباب. وتوفي عادل الزروق قادير (58 عامًا) في يناير بذات السجن، بعد يوم واحد من اعتقاله التعسفي دون توضيح الأسباب، وظل مختفيًا قسرًا قبل تلقي أسرته اتصالًا من الجهاز يبلغهم بوفاته دون توضيح الأسباب، وبعد استلام أسرته للجنة وجدوا عليها آثار تعذيب.
71. وتوفي أحمد عبد المنعم الزوي (44 عامًا) داخل سجن جهاز الأمن الداخلي في مدينة إجدابيا، في يوليو، بعد 3 أيام من اعتقاله التعسفي، حيث تم اعتقاله بعد ذهابه إلى مقر الأمن الداخلي لزيارة شقيقه المعتقل؛ وبعد أيام أُبلغت أسرته بوفاته وادعى الجهاز أنه قام بشنق نفسه، وعند استلام أسرته الجثة بمستشفى امحمد المقرير بالمدينة ظهرت عليها آثار كدمات في الرأس. وبعد 3 أيام، طالب شيخ قبيلته بالتحقيق في وفاته والكشف عن المسؤولين عنه⁵⁸، وفي اليوم الرابع ظهر الشيخ في فيديو آخر⁵⁹ يشكر الجهاز ورئيسه أسامة الدرسي، ما قد يشير إلى تعرضه للتهديد ضمن النمط الذي يتبعه الجهاز في تخويف أسر الضحايا الذين يقومون بانتقاده.

سجن الإدارة العامة للعمليات الأمنية

72. ضمن حملة الاعتقالات التي أطلقها الجهاز ضد أكثر مدنيين بتهم "ممارسة السحر والشعوذة"، وثق فريق رصد الميداني في نوفمبر وفاة 3 مدنيين، بينهم امرأة فلسطينية، ورجلين من أتباع الطرق الصوفية، في سجن غير رسمي في منطقة راس المنقار ببنغازي تديره الإدارة العامة للعمليات الأمنية، تحت إدارة جمال جمعة العمامي، التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب؛ وذلك بعد أيام من اعتقالهم التعسفي واختفائهم القسري، حيث تلقت أسرهم اتصالًا يبلغهم بوفاتهم⁶⁰ ويطلب منهم استلام جثثهم من مركز بنغازي الطبي، وقد ظهرت عليها آثار تعذيب، ولم تسمح الإدارة العامة للعمليات الأمنية بإجراء فحص طبي شرعي لجثث المتوفين، كما لم تسمح لأسرهم بالحصول على تقارير طبية تكشف أسباب الوفاة، ولا تصاريح رسمية للدفن، وتعرضت أسرهم للتهديد من التحدث عن الحادثة، وحُرموا من إقامة مراسم الدفن والعزاء لهم.

⁵⁷ منشور جهاز الأمن الداخلي بشأن وفاة الناشط فخر الدين دغمان، 20 أبريل 2024، متاح عبر صفحة رئاسة جهاز الأمن الداخلي على فيسبوك.

⁵⁸ منشور بيان شيخ قبيلة الزوي بشأن وفاته، فيسبوك، الحقوقي ناصر الهواري، 16 يوليو 2024.

⁵⁹ منشور لشيخ قبيلة الزوي يتراجع عن تحميل جهاز الأمن الداخلي مسؤولية وفاة الزوي، فيسبوك، الحقوقي ناصر الهواري، 27 يوليو 2024.

⁶⁰ بيان: منظمة رصد تدين جرائم القتل خارج نطاق القانون داخل سجن غير رسمي في بنغازي، رصد الجرائم في ليبيا، 29 نوفمبر 2024.

سجن الكوفية العسكري

73. توفي في فبراير معتقلين 2 داخل سجن الكوفية العسكري تحت إدارة جمعة المهشيش، التابع لإدارة الشرطة والسجون العسكرية برئاسة نجيب بالط⁶¹، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، حيث وثق الفريق الميداني وفاة ناتجة عن الإهمال الطبي المتعمد للسنوسي أحمد زيدان (57 عامًا)، والصدیق مذکور الفرجاني (56 عامًا)، بعد 7 سنوات من اعتقالهما تعسفيًا من قِبَل مسلحين يتبعون القوات المسلحة العربية الليبية في بنغازي ودرنة.

مديرية أمن إجدابيا

74. في ديسمبر، توفي عادل عبد السلام مفتاح الورفلي (44 عامًا)، إثر تعرّضه للتعذيب ليومين متتاليين في قسم المعلومات والتحريرات العامة بمديرية أمن إجدابيا، تحت إدارة حامد الغناي القذافي، التابعة لوزارة الداخلية بالحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب الليبي. وقبل وفاته، ظهر الورفلي في نيابة إجدابيا حيث قام وكيل النيابة المهدي عبد الله محمود الشافعي، بالتحقيق معه، وظهرت على جسده آثار تعذيب، وتجاهل وكيل النيابة شكواه من تعرضه للتعذيب، وقام بإحالتة إلى مؤسسة الإصلاح والتأهيل إجدابيا، حيث أُعْمِي عليه ودخل في غيبوبة ليتم نقله إلى مستشفى الشهيد امحمد المقريف يوم 6 ديسمبر، وتوفي بعد 9 أيام نتيجة نزيف في الدماغ.

سجن قرنادة العسكري

75. تابع فريقنا الميداني استمرار الاحتجاز التعسفي لمدينين في سجن قرنادة العسكري، ووثقنا شهادات بشأن الإهمال الطبي المتعمد للمحتجزين، حيث يتعرضون للتعذيب الذي يؤدي إلى إصابات خطيرة، أو يصابون بأمراض خطيرة، ثم يتعرضون للإهمال الطبي المتعمد، حيث لا يتم نقلهم إلى المستشفى إلا عند التأكد من ضعف قدرتهم على النجاة، وأخذ تصريح مباشر من القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية أو رئاسة أركان القوات البرية التابعة لها.

76. وفي أبريل، توفي خالد مفتاح قطيشة (57 عامًا) في سجن قرنادة العسكري الذي تشرف عليه إدارة الشرطة والسجون العسكرية التابعان للقوات المسلحة العربية الليبية، وذلك بعد إصابته بالسرطان داخل السجن، دون إبلاغ أسرته، وحرمانه المتعمد من العلاج. وقد فارق الحياة بعد نقله إلى مستشفى 1200 بمدينة بنغازي. تعرض قطيشة للاعتقال التعسفي عام 2017 من قِبَل لجهاز الأمن الداخلي في درنة بعد سيطرة القوات المسلحة العربية على المدينة، وذلك بعد ظهوره في فيديو يحتج على الاستهداف المسلح للمدنيين في مدينة درنة⁶²، كما تعرض بعد اعتقاله لفترة من الاختفاء القسري، كما لم يتم عرضه على النيابة وحُرم من الزيارات العائلية والتواصل مع محاميه.

قسم النساء في مؤسسة الإصلاح والتأهيل سبها

77. في نوفمبر، توفيت زهرة جمعة وردقو (33 عامًا)، إحدى سجينات قسم النساء بمؤسسة الإصلاح والتأهيل سبها التابعة لجهاز الشرطة القضائية بحكومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد تعرضها للتعذيب من قِبَل حراسات بالسجن وسجينات، ما أدى إلى إصابتها بكدمات وجروح بالغة، وعثرت عائلتها بعد يوم واحد على جثمانها في ثلاجة الموتى بمركز سبها الطبي.

الاستهداف المباشر

78. رصد الفريق الميداني مقتل 6 مدنيين ومحاولة قتل 2 آخرين، بينهم 3 نساء وطفل، بعد استهدافهم المباشر تتحمل مسؤوليته 4 أجهزة أمنية وجماعات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، وجماعة مسلحة مجهولة، حيث تم استهدافهم في مدن طرابلس، والعجيلات، وصرمان، والزاوية ويفرن.

⁶¹ هو المدير السابق لسجن قرنادة العسكري منذ منتصف عام 2014 حتى مايو 2016.

⁶² للمزيد من التفاصيل، بشأن الاستهداف المسلح للمدنيين في مدينة درنة: ليبيا: وفروا الحماية للمدنيين المحاصرين في درنة. منظمة العفو الدولية. 11 يونيو 2018.

79. ففي يوليو قام مسلحين تابعين لجهاز دعم مديريات الأمن في المناطق بمدينة العجيلات برئاسة علي الجابري، التابع لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، بقتل ضو عمر بليلو (63 عامًا)، وزوجته خديجة صالح الصيد (50 عامًا) وحفيده زين الكيلاني (5 أعوام)، وإصابة ابنته بجروح خطيرة، وذلك بعد إطلاق النار المباشر عليهم بينما كانوا في السيارة قرب منزلهم في مدينة العجيلات. وفي سبتمبر أمر مكتب النائب العام الليبي بحبس 4 متهمين⁶³ بالجريمة على ذمة التحقيق، وما تزال نتائج التحقيقات لم تُعلن حتى الآن.
80. وفي نوفمبر، توفي سيف الحق مصطفى سمهود، مدير مدرسة صرمان المركزية، بعد استهدافه بأعيرة نارية أمام المدرسة وسط مدينة صرمان، من قبل مجهولين كانوا على متن سيارة عسكرية. وفي ذات الشهر بمدينة طرابلس، توفيت امرأة وأصيب رجل إثر إطلاق نار على سيارتهم بمنطقة غوط الشعال غرب المدينة، من قبل مسلحين تابعين لجهاز دعم الاستقرار التابع للمجلس الرئاسي الليبي، برئاسة علي الجابري. وكذلك في نوفمبر، قُتل راسم محمد الحراري بعد إطلاق النار عليه من قبل مسلحين تابعين للكتيبة 103، بإمرة عثمان اللهب، التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، وتم العثور على جثته داخل سيارته في قرية ناصر جنوب مدينة الزاوية.

⁶³ منشور النيابة العامة بشأن بحس مرتكبي واقعة قتل المواطن ضو عمر بليلو؛ وزوجته وحفيده، فيسبوك، مكتب النائب العام دولة ليبيا، 9 سبتمبر 2024.

VII. الخسائر الناتجة عن عمليات عسكرية

81. رصدت منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") خلال عام 2024 تزايداً في الخسائر والإصابات البشرية الناتجة عن عمليات عسكرية بالمقارنة بعام 2023، حيث رصد فريق الرصد والتوثيق الميداني في العام الماضي 20 حالة بين إصابات ووفيات بين المدنيين ناتجة عن عمليات عسكرية؛ وخلال عام 2024 رصد الفريق الميداني 32 حالة شملت 16 وفاةً و16 إصابةً، ناتجة عن إطلاق نار عشوائي خلال الاشتباكات المسلحة التي جرت في مناطق أهلة بالسكان، كما سجلت خسائر وإصابات بشرية نتيجة لانفجار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب، وقد نُقذت العمليات العسكرية في مدن طرابلس، والزاوية، وزوارة، وبنغازي، وسبها، والجفرة والعجيلات، وشملت الخسائر 4 نساء، و11 طفلاً، و6 مهاجرين.

الاشتباكات المسلحة

82. رصد فريق رصد الميداني مقتل 4 مدنيين، وإصابة 11 آخرين، بينهم 3 أطفال و3 نساء ومهاجر، نتيجة إطلاق النار العشوائي خلال أربع اشتباكات مسلحة اندلعت في مناطق مأهولة بالسكان مدن الزاوية، وطرابلس وزوارة، تتحمل مسؤوليتها 3 جماعات مسلحة وجهاز أمني تابعين لحكومة الوحدة الوطنية، وعصابات المخدرات والاتجار بالبشر.

83. ففي طرابلس، قُتلت نهال الفاتح الصادق (11 عامًا) إثر إصابتها بإطلاق نار حينما مرت السيارة التي كانت على متنها بمنطقة الكريمة في شهر مايو، وهي منطقة مأهولة بالسكان جنوب طرابلس، حيث اندلعت اشتباكات بين السرية الثالثة مشاة، بإمرة رمزي اللفع، التابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، وجهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، بإمرة عبد الله الطرابلسي، التابع لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية.

84. وتوفي أبو عجيلة محمد النفاتي (55 عامًا) بعد 10 أيام من إصابته بإطلاق نار في رأسه بالقرب من منزله، بمنطقة تاجوراء شرق طرابلس، حيث اندلعت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة بين كتيبة الشهيد ("كتيبة صبرية") بإمرة عبدالمعطي بن رمضان، وكتيبة رحبة الدروع بإمرة بشير خلف الله، التابعتين لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية، وأدت الاشتباكات كذلك إلى إصابة طفل بشظايا بعد سقوط رصاص العشوائي على منزله في تاجوراء، ورغم تلقي بلاغات من مدنيين طالبوا بإخراجهم من مناطق الاشتباكات، لم يتمكن جهاز الإسعاف والطوارئ من الدخول إليها في اليوم الأول، حيث لم تتوفر ممرات آمنة لإخراج المدنيين، قبل أن يتمكن الجهاز من الدخول في اليوم التالي ليتمكن من إخراج 64 عائلة كانت عالقة في مناطق الاشتباكات⁶⁴.

85. وإثر اشتباكات أخرى اندلعت في يوليو بالمدينة بين ذات المجموعتين، في منطقة تاجوراء أيضًا، توفيت ربيعة ارحومة بيترو (51 عامًا) بعد إصابتها بطلق ناري في الرأس بينما كانت في السيارة قرب إحدى مناطق الاشتباكات بتاجوراء، ودخلها في غيبوبة حتى وفاتها في أكتوبر بذات العام، وأدت الاشتباكات كذلك إلى إصابة امرأة بعد سقوط رصاص على منزلها في المنطقة.

86. وفي مايو، أصيب 3 مدنيين، بينهم طفل، بإصابات ناتجة عن إطلاق نار عشوائي، حيث اندلعت اشتباكات في مدينة الزاوية بين جهاز دعم الاستقرار ("فرع الغربية") بمدينة الزاوية بقيادة نائب رئيس الجهاز، حسن أبوزريبة، التابع للمجلس الرئاسي الليبي، وقوة الإسناد الأولى بإمرة محمد بحرون، التابعة لمديرية أمن الزاوية بوزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وقد أدت الاشتباكات كذلك إلى إصابة مبانٍ مدنية ومنشآت حيوية من بينها منازل ومحطة لتوليد الكهرباء. وفي فبراير بوسط المدينة، أصيب رجل وامرأة بإطلاق نار عشوائي خلال اشتباكات بين عصابات إجرامية في المدينة قرب شارع الضمان.

87. وفي مارس، أصيب عضو المجلس البلدي زوارة، شكري رويحة، برصاصة في الكتف إثر إطلاق نار عشوائي في مدينة زوارة قرب معبر رأس جدير على الحدود الليبية التونسية، حيث اندلعت اشتباكات للسيطرة على المعبر بين إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، وجماعات مسلحة بالمدينة. وأصيب

⁶⁴ طب الطوارئ: إخلاء 64 عائلة عالقة من مناطق الاشتباكات في تاجوراء (فيديو)، بوابة الوسط، 10 أغسطس 2024.

طفلة بمدينة الزاوية بشظايا بعد سقوط رصاص عشوائي على منزلها، فيما أصيب رجل مهاجر بإطلاق نار عشوائي، وذلك خلال اشتباكات مسلحة اندلعت في المدينة بين غرفة العمليات العسكرية زوارة بقيادة والكتيبة 55 مشاه بقيادة التابعتان لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية.

انفجار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب

88. رصد فريقنا الميداني مقتل 8 مدنيين، وإصابة 9 آخرين، بينهم مهاجرين، نتيجة انفجار الألغام الأرضية أو مخلفات الحرب في مناطق مدنية في مدينتي طرابلس والجفرة. ففي أغسطس توفي 6 رجال، بينهم 4 مهاجرين، إثر انفجار مخلفات حرب أثناء جمعهم للحديد والنحاس في تاجوراء شرق طرابلس، بمقر كان تابعًا لكتيبة الشهيد ("كتيبة صبرية")، وذلك بعد أيام من إخلائه وهدم مبانيه بعد سيطرة كتيبة رحبة الدروع عليه، بإمرة بشير خلف الله. وفي نوفمبر، توفي أحمد علي بشير الشريف (33 عامًا)، وأحمد مصباح الكوم، بعد إصابتهما جزاء انفجار ألغام أرضية أثناء حضورهما حدث رياضي في منطقة تي تي قرب ودان شمال الجفرة، فيما أصيب 3 آخرين بجروح خطيرة ويُتَرت ساق أحدهم.
89. وفي مناطق جنوب طرابلس، أصيب في يناير رجل بجروح خطيرة نتيجة انفجار لغم أرضي في مزرعته بمنطقة عين زارة، ما أدى إلى بتر إحدى ساقيه وإحدى يديه. وفي مزرعة بذات المنطقة أصيب مهاجرين اثنين بجروح متوسط إثر انفجار ألغام أرضية أثناء عملهم. وفي مايو بمنطقة طريق المطار، أصيب 3 أطفال بجروح خطيرة بعد انفجار ألغام أرضية في فناء منزلهم. وقد حدثت هذه الانفجارات في مناطق العمليات العسكرية السابقة حرب طرابلس (2019-2020)⁶⁵، حيث قامت الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، والجماعات المساندة لها، بما فيها جماعة فاغنر⁶⁶، بتلويث ما لا يقل عن 720,000 متر مربع من ضواحي طرابلس بالألغام والفتاخ المتفجرة، معظمها مناطق مأهولة بالسكان⁶⁷.

⁶⁵ حرب طرابلس، نشبت بين أبريل 2019 ويونيو 2020، بين القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني.

للمزيد من التفاصيل، بشأن حرب طرابلس: [وقف الحرب الدائرة حول طرابلس](#)، مجموعة الأزمات الدولية، 23 مايو 2019.

⁶⁶ شركة أمنية عسكرية روسية خاصة مرتبطة بالحكومة الروسية، وتعمل كمجموعة مساندة للقوات المسلحة العربية الليبية.

ليبيا: "فاغنر" الروسية تزرع ألغامًا أرضية قرب طرابلس، هيومان رايتس ووتش، 31 مايو 2022.

⁶⁷ ليبيا: ألغام أرضية ومخلفات حربية أخرى تقتل المدنيين، هيومان رايتس ووتش، 27 أبريل 2022.

VIII. المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

90. استمرت الانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء خلال العام، حيث رصد فريق الرصد والتوثيق الميداني وفاة 121 مهاجر نتيجة عن الغرق في البحر، والجوع والعطش في طرق التهريب أو الطرد الجماعي للمهاجرين في أماكن صحراوية قاحلة، بالإضافة لوفاة العديد منهم نتيجة والتعذيب والإهمال الطبي. وحدثت في مدن طبرق، وصبراتة، والزاوية، وطرابلس، وراس لانوف، والخمس، وسرت، وزليتن، وصرمان. وشملت الوفيات 3 نساء، وخمسة أطفال، و72 رجلاً، و41 غير محدد الهوية. وعُثر خلال العام على 65 جثة تعود لمهاجرين⁶⁸، في مقبرة جماعية في منطقة وادي الأبيض بمنطقة الشويرف جنوب غرب ليبيا، وقد توفوا خلال محاولتهم عبور الصحراء الليبية.
91. وثق فريقنا الميداني خلال العام 22 شهادة لمهاجرين احتُجزوا لطلب فدية من أسرهم أو الاتجار بهم، وكشفت عن ظروف الاحتجاز غير الإنسانية لمهاجرين في مرافق احتجاز تديرها جماعات مسلحة وأجهزة أمنية تتبع السلطات في شرق وغرب ليبيا وأفراد وجماعات مرتبطة بها، وخاصة في أماكن الاحتجاز بمدن الزاوية، وزوارة، وطرابلس وبنغازي؛ أكدت تعرض المهاجرين للاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، وكذلك الاتجار بالبشر.
92. وحدثت الانتهاكات والجرائم الموثقة في أكثر من 8 مراكز احتجاز، تضمنت سجون تابعة لوزارة العدل بحكومة الوحدة الوطنية، والحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب؛ ومراكز احتجاز مهاجرين تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وجهاز حرس الحدود التابعين لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، والكتيبة 20/20 التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وتشرف عليها شبكات إجرامية. كما وثق الفريق الميداني انتهاكات وجرائم حدثت في مخازن للبشر تشرف عليها شبكات إجرامية من بينها جماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، والمجلس الرئاسي الليبي.

الاتجار بالبشر

93. رصد فريقنا الميداني ارتباط جماعات مسلحة وأجهزة أمنية وعسكرية بشبكات اتجار بالبشر وتهريب مهاجرين دولية مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم دولية وقع ضحيتها مهاجرين في ليبيا، بما في ذلك القتل، والتعذيب والاختطاف. ونشطت هذه الشبكات بشكل رئيسي في مدن طبرق، وبنو وليد، وزوارة، والزاوية، والقره بولي والشويرف، وقد تمكنت من ممارسة أنشطتها مع الإفلات من العقاب عن طريق علاقاتها بالسلطات في شرق وغرب ليبيا.

شبكات زوارة

94. تنشط بشكل رئيسي في مدينة زوارة شمال غرب ليبيا في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتربطها علاقات بأجهزة وجماعات مسلحة في مناطق نفوذها التي تمتد من مدينة زوارة حتى الحدود الليبية التونسية، ومن بينها قوة المهام الخاصة ("جهاز المقنعين") وجهاز حرس الحدود البرية التابع لحكومة الوحدة الوطنية. كما ترتبط بشبكات أخرى في جنوب وشرق ووسط ليبيا، حيث يتم نقل المهاجرين أو بيعهم من مجموعة إلى أخرى حتى يصلوا إلى مناطق نفوذها في نهاية المطاف، وبعد وصولهم يتم احتجازهم في مرافق سرية تابعة لها، حيث ينتظرون رحلات التهريب عبر البحر إلى مالطا أو إيطاليا، والتي وصلت تكلفتها إلى 5000 دولار أمريكي للفرد على الأقل.
95. تنشط شبكات زوارة كذلك في شراء المهاجرين من مراكز الاحتجاز، بهدف الاتجار بهم أو ابتزاز أسرهم، ويتم احتجازهم في مرافق سرية حيث يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، بهدف إجبارهم على دفع فدية وصل إلى 2000 دولار أمريكي مقابل إطلاق سراحهم، كما تعرض محتجزين للقتل والعمل في السخرة. وقد وثق فريقنا الميداني شهادات 4 ضحايا قالوا إن جهاز حرس الحدود البرية التابع لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، قام ببيعهم لشبكات للتهريب والاتجار بالبشر من

⁶⁸ اكتشاف مقبرة جماعية تضم 65 جثة لمهاجرين في ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة، 22 مارس 2024.

مدينة زوارة بعد عجزهم عن دفع الفدية مقابل إطلاق سراحهم حينما كانوا محتجزين في مركز احتجاز العسة الذي يشرف عليه الجهاز. وقال أحد الناجين:

” حذمت أمتعتي وقررت الفرار من السودان، أُرهِقت من انتظار موتي كل يوم، وأخبار المجازر التي تُرتكب في المدن، ولم يكن لدي خيار آخر سوى الصحراء. وصلت إلى ليبيا وبدأت بالتفكير في خطواتي القادمة للنجاة، ولكن سرعان ما أُلقي القبض عليه في مدينة زوارة، من قِبَل مديرية الأمن بالمدينة، والذين قاموا ببيعي مع صديقي لجماعة مسلحة لا أعرفها، أعتقد أنها مرتبطة بإحدى الجهات الحكومية!

اقتادوني إلى منزل كبير في مزرعة بالمدينة، حيث أُجبرت على العمل دون مقابل، وكان يُحتجز هناك قرابة 50 مهاجر آخر من جنسيات مختلفة. لم تتوقف حفلات التعذيب، كان المشرفين على المكان ينهالون على جسدي بالجنائزير ومواسير المياه البلاستيكية، لقد اقتلعوا أظفاري وجردوني من ملابسني وهددوني بالاغتصاب، وقاموا بتصويري أثناء التعذيب وأرسلوا الفيديوهات إلى عائلتي لإجبارهم على دفع فدية مقابل إطلاق سراجي.

لقد قتلوا اثنين آخرين نتيجة التعذيب والإهمال الطبي، شاهدتهم أممي يموتون ويأخذونهم إلى مكان مجهول، ولا أستطيع نسيان الخمسة الآخرين الذين تركتهم يحتضرون، بالكاد قادرون على الحركة، وما زلت لا أستطيع نسيان محمد، لقد غطت الدماء جسده وكُسرت ساقيه بعدما انهالوا على ساقيه بآلات حادة.

كل فترة كان بعد شهرين حينما لم يحصلوا على رد من عائلتي، قرروا تركي لأذهب، وسرعان مع خرج من المدينة، ولكن ما زلت عاجزٌ عن العودة إلى السودان، حيث فقدنا منزلنا ولجأت عائلتي إلى دولة أخرى وانقطع اتصالي بهم، وبقيت عالقًا في ليبيا أعيش في خوفٍ متواصل من الاعتقال.

حامد (اسم مستعار)

شبكات طبرق

96. تنشط بشكل رئيسي في مدينة طبرق شمال شرق ليبيا، في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وترتبط بجماعات مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، أبرزها مقر الكتيبة 20/20 بطبرق بأمرة نوري بوحريدة، والتي تقوم بالإشراف على أنشطة نقل المهاجرين بين مرافق الاحتجاز، كما تسهّل عمليات التهريب عبر البحر إلى اليونان وإيطاليا، في رحلات غالبا ما تكون بمراكب متهالكة ومكتظة، وسجل فريقنا الميداني خلال العام انتشال 32 جثة تعود لمهاجرين، بينهم أطفال، غرقوا في البحر بعد محاولة تهريبهم بواسطة شبكات طبرق.

97. تحظى شبكات طبرق أيضا بنفوذ واسع النطاق يمتد لجنوب شرق ليبيا بدءًا بالحدود الليبية السودانية وصولًا إلى الحدود الليبية المصرية ثم لمنطقة الجبل الأخضر، وتمتلك إمكانيات لنقل واحتجاز المهاجرين في مناطق نفوذها، حيث تدير مخازن البشر في العديد من المدن أبرزها طبرق وأجدابيا، ولديها نفوذ واسع في تحديد واستخدام الممرات الرئيسية للهجرة عن طريق البحر في طبرق، وخاصة ميناء طبرق البحري الذي يسيطر عليه مقر الكتيبة 20/20 بالمدينة.

98. ومن بين شبكات طبرق، تنشط شبكة السنيني التي يُعتبر من أبرز قادتها منصف عطية احميدة السنيني، وأخيه أكرم عطية احميدة السنيني ("أبو صالح"). حيث أجرى فريقنا الميداني مقابلتين بين مع ضحيتين أكدا إنهما حاولا الوصول إلى إيطاليا بالتهريب عن طريق شبكة السنيني مقابل 4500 دولار أمريكي، وبعد وصولهما إلى ليبيا تعرضا للاحتجاز في مزارع وإسطبلات تديرها الشبكة في مناطق من بينها بلديّ امساعد شرق طبرق وبئر الأشهب جنوب المدينة، ومرافق أخرى في أجدابيا والجبل الأخضر. وأكدت الشهادتان احتجازهما بمقرات شديدة الاكتظاظ ووجود أكثر من 1000 مهاجر محتجز في أحد الأماكن، بينهم أطفال ونساء. تعرض المهاجرين أيضا للنهب، والمعاملة المهينة والتعذيب، بما في ذلك الضرب بالعصي، والحرمان من الغذاء والماء، وانتشار الأمراض المعدية؛ كما تم نقلهم بين المناطق بطرق مهينة تضمنت النقل في سيارات مكتظة وداخل صهاريج نقل البنزين.

99. وقد استخدمت شبكة السنيبي أدوارها العسكرية وعلاقاتها بأفراد تابعين للقوات المسلحة العربية الليبية، وخاصة فرع الكتيبة 20/20 بطبرق، كطريقة لتسهيل عمليات التهريب واحتجاز المهاجرين، وتفادي الحملات التي تشنها السلطات في شرق ليبيا ضد شبكات التهريب والاتجار بالبشر في المدينة، وقال لنا ضحايا أن أفراد من الكتيبة 20/20 بطبرق يتلقون مبالغ مالية مقابل تسهيل أنشطتها، وأن شبكة السنيبي جزء من شبكة أكبر تتم إدارتها من قِبَل مسؤول عسكري بمدينة بنغازي.

وفاة أطفال نتيجة الإهمال الطبي

100. بين سبتمبر وأكتوبر، رصد فريقنا الميداني وفاة 3 أطفال مهاجرين سودانيين، في مكان إيواء للمهاجرين بمدينة سبها جنوب ليبيا، وذلك نتيجة الإهمال الطبي ونقص الرعاية الطبية، وظروف الإقامة غير الصحية. وجاءت في سياق إهمال السلطات الليبية لتوفير الدعم والرعاية للمهاجرين في المدينة، بالإضافة إلى القيود التي فرضتها السلطات في شرق ليبيا على عمل المنظمات الإنسانية الدولية، بما في ذلك الاعتداء على موظفيها وتقييد تنقلهم ووصولهم إلى المناطق، والتي حدثت من قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين في جنوب وشرق ليبيا.

ظروف مرافق الاحتجاز

101. يُحتجز المهاجرين في ليبيا في أكثر من 30 مرفق من بينها سجون رسمية وغير رسمية ومراكز احتجاز، وتشرف عليها السلطات في شرق وغرب ليبيا، بما فيها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية برئاسة محمد الخوجة وجهاز حرس الحدود البرية برئاسة محمد المرحاني التابعين لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، كما تسيطر على العديد منها شبكات إجرامية يتبع أعضاء منها السلطات في شرق وغرب ليبيا، ويتم استغلال احتجاز المهاجرين لتحقيق الاستفادة المالية من خلال الاحتجاز التعسفي للمهاجرين أو اختطافهم لطلب فدية مقابل إطلاق سراحهم، وكذلك الاتجار بالبشر والتهريب، وكان من أبرزها خلال العام مركز احتجاز العسة جنوب مدينة زوارة، ومركز احتجاز النصر ومركز احتجاز بئر غنم في مدينة الزاوية؛ ومركز احتجاز في ميناء جليانة تابع للسرية 20/20 التابعة للواء طارق بن زياد بالقوات المسلحة العربية الليبية.

مركز احتجاز العسة

102. هو مركز احتجاز مهاجرين يقع قرب الحدود الليبية التونسية، في بلدة العسة إلى جنوب مدينة زوارة، ويديره جهاز حرس الحدود البرية التابع لوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، وتسيطر عليه جماعات مسلحة من مدينة الزنتان تحظى بنفوذ واسعة على امتداد الحدود الليبية التونسية والليبية الجزائرية. وقد برز المركز في السنتين الأخيرتين كإحدى النقاط الرئيسية لتجميع المهاجرين الذي يتم طردهم جماعياً من قِبَل حرق الحدود التونسي⁶⁹ إلى الحدود الليبية، ووثق فريقنا الميداني شهادات 4 ضحايا قالوا إن حرس الحدود التونسي قام بنقلهم دون إجراءات قانونية من تونس إلى ليبيا واستبدالهم مع حرس الحدود البرية الليبي ببراميل نפט.

103. وأفاد الشهود كذلك أنهم المحتجزين يعانون من ظروف الاحتجاز غير الإنسانية في مركز احتجاز العسة، حيث يتعرضون، بمن فيهم نساء حوامل، للاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والقتل، والتعذيب، وسوء المعاملة، والإهمال الطبي، والحرمان من الغذاء والماء، وكذلك نهب الممتلكات الشخصية، وذلك من أجل الضغط عليهم لإجبار أسرهم على دفع فدية مقابل إطلاق سراحهم وصلت إلى حوالي 3000 دولار أو كوسيلة للعقاب. كما وثق الفريق شهادة أحد الضحايا قال لنا أنه شهد وفاة رجلين نتيجة الجوع والتعذيب والإهمال الطبي. كما قال إن من بين المحتجزين نساء حوامل كان يسمع صراخهن أحياناً دون معرفة ما كان يحدث لهن في مكان احتجاز مجاور.

⁶⁹ للمزيد من التفاصيل، بشأن الطرد الجماعي للمهاجرين من قِبَل السلطات التونسية: [طرد المهاجرين: بات إلى الحدود: منظومة ردع عنيفة](#)، انكفاضة، 24 مايو 2024.

مركز احتجاز النصر

104. معروف أيضًا بسجن أسامة، ويقع في مدينة الزاوية، وسيطرت عليه خلال العام شبكات إجرامية من المدينة، وتعتبر جزءًا منها وحدة إسناد الزاوية بإمرة محمد الأمين العربي كشلاف⁷⁰، التابعة لجهاز حرس المنشآت النفطية، وحسان بوزربية قائد جهاز دعم الاستقرار في الزاوية التابع للمجلس الرئاسي الليبي، وأفراد تابعين لخفر السواحل الليبي؛ ويدير المركز أسامة الكوني إبراهيم⁷¹ الذي يُنسب إليه الاسم الشائع لمركز الاحتجاز.
105. وثق فريق رصد الميداني شهادتين لضحايا حول ظروف الاحتجاز غير الإنسانية في مركز احتجاز النصر ("سجن أسامة")، حيث يتعرض المهاجرين، وبينهم نساء وأطفال، للاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، كما تعرضوا لنهب ممتلكاتهم الشخصية، والتعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الضرب الشديد و إجبار البعض على التجرد من ملابسهم، والعمل القسري، والحرمان من العلاج والغذاء والماء، والاحتفاظ الشديد وسوء التهوية، وانتشار الأمراض الجلدية المعدية، وذلك من أجل الضغط على المحتجزين وأسرهم لدفع فدية مقابل إخلاء سبيلهم أو كوسيلة للعقاب؛ وكان من بين الضحايا الذين أبلغنا عنهم أكثر من 50 مهاجر من بنغلاديش تعرضوا للضرب بعصي خشبية وأبواب بلاستيكية لساعات متواصلة وبشكل شبه يومي لأشهر، من قبل مهاجرين آخرين يعملون داخل مركز الاحتجاز تحت إشراف إدارة المركز، وخلال التعذيب كان يتم الاتصال بأسرهم ليشهدوا تعرضهم للتعذيب للضغط عليهم لدفع فدية وصلت إلى 16,000 دولار أمريكي للمحتجز الواحد.
106. ووثق فريقنا الميداني شهادة أحد الضحايا قال إنه في إحدى الغرف داخل مركز النصر، يُشرف عليها شخص يُدعى "أبو صدام"، أصيب 3 محتجزين بالتهابات جلدية حادة نتيجة حرمانهم من العلاج لأشهر بعد إصابتهم بمرض جلدي معدٍ، وقال إن جلدهم كان يتحول إلى اللون الأسود وكان يرى الدود يخرج منه، كما قال إنه شاهد محتجزين يعانون من مشاكل في الكبد ولديهم أعراض مرض السل، ولم يكونوا يتلقون رعاية طبية، وكذلك تعرض محتجزين للبيع لشبكات اتجار بالبشر بمن فيهم هو. وأبلغنا أنه يتم فصل النساء من جنسيات دول أفريقيا جنوب الصحراء عن النساء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتعرض النساء من أفريقيا جنوب الصحراء للاغتصاب والتحرش من قبل مشرفين على مركز الاحتجاز، ويتم احتجازهن في غرف مختلطة.
107. تربط المسؤولين عن مركز الاحتجاز علاقات بخفر السواحل الليبي في مدينة الزاوية، وتشرف إدارة المركز مع الخفر على عمليات لتهريب مهاجرين، وتقع في ساحته مخازن للبشر تستخدم لاحتجاز المهاجرين قبل رحلات التهريب عبر البحر إلى إيطاليا. وقال 3 ضحايا وثقنا شهاداتهم إن إدارة المركز تقوم بتشغيل مئات المهاجرين المحتجزين في أعمال تضمنت الإشراف، والسماح لهم باستخدام الأسلحة للتهديد والحراسة، وإجبارهم أو السماح لهم بتعذيب مهاجرين آخرين، والقيام بالمكالمات وإدارة صفقات دفع الفدية.

مركز احتجاز بئر غنم

108. مركز احتجاز مهاجرين يقع في منطقة بئر غنم مدينة الزاوية وتسيطر عليه شبكات للجريمة المنظمة من ضمنها جماعات مسلحة وأجهزة أمنية من مدينتي زوارة والزنتان. وقد وثق فريقنا الميداني خلال العام شهادتين لضحايا حول ظروف الاحتجاز غير الإنسانية في المركز، حيث يتعرض المهاجرين، بمن فيهم قُصّر، للاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب الشديد والإهمال الطبي من أجل الضغط على أسرهم لدفع فدية مقابل إخلاء سبيلهم. وتتسم ظروف الاحتجاز في مركز الاحتجاز أيضًا بالاحتفاظ الشديد الذي يتسبب في انتشار الأمراض المعدية. وأبلغنا في سبتمبر بوفاة أحد المحتجزين نتيجة الانتحار، وحاول محتجز آخر خلال ذات الفترة الانتحار بمحاولة شنق نفسه؛ وقال أحد الناجين:

⁷⁰ موجز سردى لأسباب العقوبات ضد محمد الأمين العربي كشلاف (LYi.025)، مجلس الأمن، آخر تحديث 10 أبريل 2023.

⁷¹ موجز سردى لأسباب العقوبات ضد أسامة الكوني إبراهيم (LYi.029)، مجلس الأمن، آخر تحديث 25 أكتوبر 2021.

”

ألقي القبض علي في البحر بعد محاولتي الوصول إلى إيطاليا، واقتادوني إلى مركز احتجاز بر غنم. وقبل وصولي إليه كنت أسمع القصص المروعة عنه من رفاقي في المركب، أحدهم احتُجز هناك لمرتين، كان مركب الخفر يسير ويقترب بنا إلى الميناء وكلما بدت لي اليابسة أقرب يزداد الرعب في داخلي.

وصلنا إلى مركز الاحتجاز وأدخلونا إلى مبنٍ معدني كبير أشبه بحظيرة حيوانات، كان هناك حوالي 500 شخصًا في مساحة لا تتجاوز الـ 1000 متر مربع، أي ما يعادل مترين للواحد منا؛ كانوا يعاملوننا مثل الأغنام، لم يكن هناك فرش للنوم فكننا نمد غطاءً قذرًا على الأرض لننام عليه؛ الحمامات كانت قذرة للغاية، نصفها متوقف عن العمل وتفيض بمياه الصرف الصحي، والحر شديدٌ إلى حدٍ يصعب على التنفس، فرغم وجود 4 أو 5 مكيفات هواء في المرفق، كان الهيكل المعدني للمبنى يجعله أشبه بفرنٍ ضخم.

منذ اليوم الأول هناك بدأت أشعر بتعبٍ شديد، كان الغذاء والماء قذر ولم أكن أحتمل بلعه فأبدأ بالتقيؤ مباشرة؛ بدأ جسدي ينهار ولم أعد أقوى على التحرك دون أن يحملني أحد ما، وكنت أرجو الحراس لإخراجه لتلقي العلاج، لكنهم لم يولوا أي اهتمام بوضعي. توقفت عن الغذاء بعدما زاد المرض، فبدأت أتقيأ دماءً كلما أكلت، لكن الحراس كانوا ينهالون عليّ بالعصى كلما رفضت الأكل.

في اليوم الثالث بدأت بضرب الباب بقوة أطلبهم بإخراجه، فكنت عاجزًا حتى عن النوم بسبب المرض، فأخذوني إلى عربة أشبه بمستوصف صغير في ساحة المركز، وبدأت بشرح ما أعانيه للطبيب، فقال لي: "ألا تريدون الخروج في البحر؟ أنتم تستحقون ما يحصل بكم"، وتركني دون فحصي، ومن بعدها تركوني في ساحة المركز أنام على التراب في شدة الحر؛ كنت أحاول الوصول إلى صنوبر المياه على بعد 10 أمتار مني، لأبلل جسدي وأهون الحر قليلاً، ولكن سرعان ما أسقط في طريقي إليه، كان الحراس يشاهدوني ولم يتحرك منهم أحد، وحينما رجوت أحدهم ليساعدني صفعني على وجهي حتى وقعت أرضًا.

كان يغطيني الطين وأرى الدود والذباب يسير على جسدي فيما تحرقني الشمس، الدم بدأ يخرج مني مع البول. ومع دخول اليوم الخامس أشفق أحد الحراس على حالي فقاموا بإخلاء سبيلي، وبعدها ذهبت إلى المستشفى اكتشفت أنني أصبت بفشل كلوي حاد وتراكم للسوائل على رئتي وأودعت في العناية المشددة لأيام، وهناك قال لي الطبيب أنني محظوظ لنجاتي؛ استمررت في العلاج حتى تعافيت، ولكن ما أزال أعاني من مضاعفات المرض حتى اليوم.

سليم (اسم مستعار)

مركز احتجاز تابع للكتيبة 20/20

109. مركز احتجاز تديره الكتيبة 20/20 ويقع قرب معسكر الضفادع البشرية التابع للسرية، وهي تابعة للواء طارق بن زياد التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، ويديره عسكري برتبة ضابط ويُدعى "رمزي"، وهو أحد المقربين من أمر الكتيبة 20/20 علي المشاي. وقد وثق فريقنا الميداني 5 شهادات حول الظروف غير الإنسانية التي يعيشها مهاجرين، بينهم أطفال، داخل المركز، حيث يتعرضون المحتجزون تعسفياً للاختفاء القسري، والاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية، وسوء المعاملة والتعذيب الجسدي بما في ذلك الضرب، والحرمان من العلاج والغذاء والماء وذلك من أجل الضغط على أسرهم لدفع فدية مقابل إخلاء سبيلهم. وتتسم ظروف الاحتجاز بهذا المركز أيضًا بالاكتمال الشديد وانتشار الأمراض الجلدية المعدية. قال أحد الناجين:

”

بعد مقتل أفراد من عائلتي واعتقالي تعسفيًا، بدأت رحلي للبحث عن مرفق آمن، وكانت ليبيا الممر بالنسبة لي، وبعدها وصلت إليها بأيام ألقي القبض علي مع طفلي الذي لم يتجاوز العشر سنوات، من قبل مسلحين يتبعون الكتيبة 20/20، بعد تحطم مركبنا في طريقه نحو أوروبا، وقد شاهدت 6 من رفاقي على المركب يفرقون حتى الموت، وكنت لألقى ذات المصير مع طفلي لولا قدرتي على السباحة.

بعد إلقاء القبض علي في طبرق قاموا بالاستيلاء على أمواله وهاتفه وجواز سفره، وتمكن آخرين من إخفاء بعض الأموال؛ تم اقتيادي مع طفلي وأكثر من 80 مهاجرًا، بينهم أطفال آخرين، إلى مبنٍ معدني في ميناء جليانة للصيد البحري بمدينة بنغازي، كان يقابلنا تمامًا البحر ويحيط بنا سور مرتفع، ويعج المرفق بالعساكر المدججين بالسلاح الذين يشرف عليهم ضابط ينادونه "الأفندي رمزي"، وكان عقيد يُدعى علي المشاي يتردد على المرفق.

كنا أكثر من 300 محتجز في مرفق مساحته لم تتجاوز الـ 1200 متر مربع، ولنا وجبة واحدة يوميًا تتكون من صحن أو صحنين من المعكرونة المسلوقة لكل 10 إلى 15 محتجزًا، أحيانًا كنا نضطر لطبخها بمياه البحر بعد انقطاع مياه الصنبور، لقد كانت أشبه بعلف الحيوانات، كنا نأكلها لنعيش فحسب، وبعد إخلاء سبيلي صُدمت بنزول وزني إلى 88 كيلوجرام بعدما كان حوالي 117 كيلوجرام، رغم مكوثي هناك لأقل من شهر.

كنا ننام على الأرض أنا وطفلي الصغير، نفتش كراتين وأكياس طرود المعكرونة التي يجلبونها لنا، على أرضية مليئة بالحصى وتفيض عليها مياه الصرف الصحي من الحمام، معظم من كانوا في المرفق أصيبوا بحساسية جلدية معدية، بمن فيهم أنا وطفلي، وكانوا يبيعوننا دواء الحساسية بحوالي 100 يورو للعبة.

كان العساكر يدخلون إلينا بخراطيم وعصي ويبدوون بملاحقتنا وجلدنا بشكلٍ عشوائي كأننا أغنام، يبدو ذلك مثل لعبة ممتعة بالنسبة لهم، فيما كان ابني يرى كل ما يجري ولا ينقطع عن البكاء، ومازلت أخشى أن يلاحقه مع عاشه هناك لبقية حياته. كانوا يقومون بسبنا وشتمننا، وحينما قام أحدنا بضرب عسكري قام بشتمه جاء 4 عساكر آخرين بهراوات وعصي خشبية وأنايب بلاستيكية وجرونا إلى باب المبنى وانهلوا على أجسادنا ولم يتوقفوا عن الضرب حتى شعروا بالتعب، وكان "رمزي" يشاهدنا دون أن يتحرك، ومنذ ذلك الحين أصبحت أعاني من صعوبات في تحريك ذراعي، وما تزال الكوابيس تلاحقني عن ذاك المرفق حتى بعد وصولي إلى مكان آمن.

مهيب (اسم مستعار)

IX. المقابر الجماعية

110. سجل فريق الرصد والتوثيق الميداني خلال العام العثور على 186 جثة في مقابر جماعية، ويُعتقد أن 120 منها تعود لمفقودين قتلوا خلال النزاع المسلح منذ عام 2011، و65 منها تعود لمهاجرين توفوا خلال محاولتهم عبور الصحراء الليبية، وقد عُثِرَ على المقابر الجماعية في مدن طرابلس، وسرت، والشويرف وترهونة.

طرابلس

111. بين أكتوبر ونوفمبر، عُثِرَ على 86 متحللة مجهولة الهوية في مقبرة جماعية اكتُشفت في منطقة بئر الأسطي ميلاد بتاجوراء شرق طرابلس، وتم انتشالها من قِبَل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين⁷² التابعة لحكومة الوحدة الوطنية. ويُعتقد أنها تعود لمفقودين قُتلوا خلال النزاع المسلح عام 2011، حيث ارتُكبت جرائم حرب منها القتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والتعذيب؛ وحدثت في مدن أبرزها طرابلس، ومصراتة، وبنغازي ومدن شرق ليبيا.

سرت

112. بين يوليو وأغسطس، عُثِرَ على 32 جثة متحللة مجهولة الهوية في مقابر جماعية في منطقة الجيزة البحرية بمدينة سرت، وتم انتشالها من قِبَل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، ويُعتقد أنها تعود لليبيين وأجانب مفقودين قُتلوا بين عامي 2015 و2016 خلال فترة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ("داعش") على المنطقة؛ وأبلغتنا أسر ضحايا أنه ما يزال هناك ما لا يقل عن 65 مفقود من المدينة، ما قد يشير إلى وجود مقابر لم يتم اكتشافها بعد.

ترهونة

113. في ديسمبر، عُثِرَ على 3 جثث متحللة مجهولة الهوية في مقبرة جماعية بمنطقة وادي وشتاتة جنوب مدينة ترهونة، وتم انتشالها من قِبَل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، ويُعتقد أنها تعود لمفقودين من سكان المدينة ومدن أخرى قُتلوا بين عامي 2013 و2020 أثناء وقوع المدينة تحت سيطرة جماعة الكانبات⁷³، والتي نفذت عمليات قتل خارج نطاق القانون ضد مئات المدنيين راحت ضحيتها عائلات بأكملها، بما في ذلك نساء وأطفال⁷⁴، بالإضافة إلى ارتكابها جرائم دولية أخرى منها الاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة القاسية؛ والتي كانت تتم بناءً على أساس الرأي السياسي، أو الثروة، أو الارتباط المفترض بحكومة الوفاق الوطني، أو رفض الانضمام إلى الجماعة، أو محاولة الكشف عن مصير المفقودين الذين اختطفتهم الجماعة، أو عدم حضور جنازة محسن الكاني (أحد قادة الجماعة) أو الظن بالسرور لمقتله⁷⁵. وحتى يناير 2024 كان قد تم العثور على أكثر من 350 جثة في مقابر جماعية بترهونة ومناطق محيطة بها⁷⁶، معظمهم أصيبوا بطلبات نارية في الرأس والجزء العلوي من الجسم⁷⁷. وتم خلال العام التعرف على جثة وكيل النيابة العامة، حمزة

⁷² للمزيد من التفاصيل، حول عمليات الانتشال: [صفحة الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين على فيسبوك](#).

⁷³ بين العامين 2017 و2018 أدمجت ميليشيا "الكانبات" بموجب قرار وزير الدفاع بحكومة الوفاق الوطني رقم (2017/13) ضمن ألوية الحرس الرئاسي، وذلك تحت قوات "اللواء السابع مشاة"، وفي أغسطس 2018 أصدر الحرس الرئاسي التابع للحكومة بياناً يتبرأ منها. وفي مارس 2019 انضمت الميليشيا إلى القوات المسلحة العربية الليبية تحت قوات "اللواء التاسع".

[ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا](#). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 29 أغسطس 2024.

⁷⁴ المرجع السابق.

⁷⁵ [الاستنتاجات المفضلة حول الوضع في ترهونة](#). البعثة المستقلة لتقصي الحقائق. البعثة المستقلة لتقصي الحقائق. 1 يوليو 2022.

⁷⁶ [ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا](#). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. 29 أغسطس 2024.

⁷⁷ [نموت كل يوم ألف مرة: الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا](#). منظمة العفو الدولية، 2024. ص 60.

محمد صقر⁷⁸، بعد فقدانه عام 2017. وعُثر على جثته في مقبرة جماعية في المدينة. وفي أكتوبر 2024، رفعت المحكمة الجنائية الدولية السرية عن مذكرات التوقيف ضد 6 شخصيات من قادة الجماعة بتهم ارتكاب جرائم حرب⁷⁹.

⁷⁸ منشور النائب العام الليبي بنعي وفاة وكيل النيابة العامة حمزة محمد صقر بعد التعرف على جثته، فيسبوك، مكتب النائب العام دولة ليبيا، 19 مايو 2024.

⁷⁹ بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ.أ. خان بمناسبة فض أختام 6 أوامر قبض في الحالة في ليبيا، المحكمة الجنائية الدولية، 4 أكتوبر 2024.



شكل 4: أبرز الجهات التي تتحمل مسؤولية انتهاكات جسيمة وقعت خلال عام 2024 - منظمة رصد

X. الاستنتاجات

الإطار القانوني

114. تشكل أغلب الانتهاكات التي وثقها الفريق الميداني انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة والصحة والحرية والأمان الشخصي، والاعتداء على الذات والكرامة البشرية بالتعذيب والمعاملة المهينة والقاسية والإخفاء القسري، والاتجار بالبشر؛ وقد جاءت في سياق انتهاكات لحرية الرأي والتعبير التجمع وتكوين الجمعيات والفكر والمعتقد والدين والخصوصية والمحاكمة العادلة، وتنتهك الميثاق العالمي لحقوق الإنسان⁸⁰، والعديد من الاتفاقيات التي صادقت عليها ليبيا بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁸¹، واتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁸²، واتفاقية حقوق الطفل⁸³. كما تنتهك الاتفاقية الدولية

⁸⁰ ينص الميثاق على الحق في الحياة (المادة 3)، وحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة 5)، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (المادة 9)، والمساواة أمام القانون وعدم التمييز (المادة 7)، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (المادة 20).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، الأمم المتحدة.

⁸¹ ينص العهد على الحق في الحياة (المادة 6)، وحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة 7)، والحق في الحرية والأمان الشخصي (المادة 9)، واحترام كرامة الأشخاص المحرومين من حريتهم (المادة 10)، والحق في المحاكمة العادلة (المادة 14)، وحرية الفكر والوجدان والدين (المادة 18)، وحرية الرأي والتعبير (المادة 19)، وحرية التجمع السلمي (المادة 21)، وحرية تكوين الجمعيات (المادة 22).

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، الأمم المتحدة.

⁸² تنص الاتفاقية على حق كل فرد في أن يعامل بإنسانية وكرامة (المادة 1) و(المادة 16).

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984، الأمم المتحدة.

⁸³ تنص الاتفاقية على حق الطفل في الحياة والنمو (المادة 6)، وحمايته من العنف وسوء المعاملة (المادة 19)، وحظر تعذيبه أو معاملته بقسوة أو احتجازه تعسفاً (المادة 37).

اتفاقية حقوق الطفل، 1989، الأمم المتحدة.

للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁸⁴ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁸⁵. وترقى هذه الانتهاكات في معظمها للجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك القتل العمد، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية الجسدية في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والمعاملة القاسية، والاختفاء القسري، والاتجار بالبشر. وكذلك تخالف التشريعات الليبية، من بينها الإعلان الدستوري الليبي لعام 2011 وتعديلاته⁸⁶، والقانون (2013/10) بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري⁸⁷، والقانون (2006/6) بشأن النظام القضائي الليبي⁸⁸.

115. وتُشكل الانتهاكات التي حدثت في سياق العمليات العسكرية انتهاكات جسيمة لالتزامات ليبيا بموجب معاهدات جنيف الأربعة للعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين للعام 1977، والمبادئ العرفية⁸⁹، بما في ذلك انتهاكات مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات؛ وقد جاءت في سياق الاستهداف المباشر للمدنيين، والإخلال بواجبات اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط المسبق وتوفير ممرات آمنة للمدنيين وتقليل الأضرار التي تلحق بهم، وزرع الألغام ومخالفة واجبات نزع الأسلحة من المناطق المأهولة بالسكان، وترقى هذه الانتهاكات في بعضها لجرائم الحرب بما في ذلك القتل غير المشروع للمدنيين.

مسؤولية الدولة والأفراد

116. أكدت ملفات التوثيق التي أعدها فريق الرصد والتوثيق الميداني أن السلطات في شرق وغرب ليبيا، بما في ذلك القوات المسلحة العربية الليبية وجماعات مسلحة مساندة لها، وأجهزة أمنية تابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب، وجماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية، مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم دولية حدثت ضد المدنيين، وذلك من خلال إعطاء أوامر مباشرة للقيام بها أو السماح أو العلم بحدوث انتهاكات في أماكن تحت سيطرتها أو التغاضي عن هذه الانتهاكات وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها أو محاسبة المسؤولين عنها.

117. وارْتُكِبَت معظم هذه الانتهاكات على نطاق واسع، ضمن منهجية تهدف إلى إسكات المعارضين الفعليين والمحتملين للسلطات أو سياساتها؛ كما استُخدمت هذه السياسة كأداة لإخضاع المتظاهرين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمجتمعيين، بالإضافة إلى أولئك الذين ينتقدون أو يُعتقد أنهم ينتقدون السلطات أو الشخصيات الموالية لها، وأولئك الذين يُنظر إليهم أنهم يخالفون المعايير الدينية. وفي سياق حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، تتحمل السلطات في شرق وغرب ليبيا مسؤولية انتهاكات جسيمة ضد المهاجرين، من بينها القتل خارج نطاق القانون، والقتل غير المشروع، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف والاعتداء

⁸⁴ تنص الاتفاقية على التزام الدول بالقضاء على التمييز العنصري (المادة 2)، وكفالة المساواة في التمتع بجميع الحقوق، بما في ذلك الحق في الأمن الشخصي والمحاكمة العادلة (المادة 5).

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1984، الأمم المتحدة.

⁸⁵ ينص الميثاق على حماية الحق في الحياة (المادة 4)، وحظر التعذيب والاسترقاق والمعاملة القاسية (المادة 5)، والحق في الحرية والأمان الشخصي (المادة 6)، والحق في المحاكمة العادلة (المادة 7).

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، 1981، منظمة الوحدة الأفريقية.

⁸⁶ ينص الإعلان الدستوري على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان (المادة 7)، وضمان المحاكمة العادلة واحترام حقوق المتهمين والمساواة أمام القانون (المادتين 1، 31).

الإعلان الدستوري الليبي لعام 2011 وتعديلاته، المجلس الوطني الانتقالي، 7 أغسطس 2014.

⁸⁷ ينص القانون على حظر التعذيب والاختفاء القسري وتجريمهما (المادة 2).

القانون رقم 10 لعام 2013 بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز، المؤتمر الوطني العام، 14 أبريل 2013.

⁸⁸ ينص القانون على استقلال القضاء وضمانات المحاكمة العادلة (المادة 1)، وضمان حقوق المتهمين أثناء المحاكمة (المادة 92)، وضمانات أخرى للمحاكمة العادلة.

القانون رقم 9 لعام 2006 بشأن النظام القضائي الليبي، 5 مارس 2006.

⁸⁹ تنص المبادئ العرفية تجريم الاعتداء على الحق في الحياة، وتُلزم بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، واحترام مبدأ التناسب في استخدام القوة، وتوفير حماية خاصة للفئات المستضعفة، مثل النساء والأطفال والأسرى.

قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني: القواعد العرفية، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الجنسي، والاتجار بالبشر بما في ذلك الاسترقاق وغيرها من الانتهاكات التي ترقى في معظمها إلى الجرائم ضد الإنسانية لحدوثها بشكل منهجي وعلى نطاق واسع، وقد حدثت الانتهاكات في سياق استغلال المهاجرين أو إذلالهم.

118. حيث أكد التوثيق أن القوات المسلحة العربية الليبية وأجهزة أمنية تابعة للحكومة الليبية المعتمدة من مجلس النواب انتهاكات جسيمة في شرق وجنوب ليبيا، من بينها القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وغيرها من الانتهاكات التي ترقى بسبب منهجيتها وانتشارها الواسع إلى جرائم ضد الإنسانية. وقد وثقنا أن معظم الانتهاكات حدثت وفق سلسلة قيادة أو تحت إشراف يبدأ من رئيس أركان القوات البرية، صدام حفتر، ويتبعهما رئيس جهاز الأمن الداخلي بالحكومة المعتمدة من مجلس النواب، أسامة الدرسي، وقيادات جماعات مسلحة أخرى تابعة للقوات المسلحة وجماعات مسلحة مساندة لها، وأجهزة أمنية تابعة لحكومة مجلس النواب.

119. في سياق الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، برز خلال العام نمط التنفيذ المشترك لعمليات الاعتقال بين القوات المسلحة العربية الليبية وجهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة مجلس النواب، بما في ذلك التنسيق فيما بينهم، ونقل المعتقلين بين المدن عن طريق قواعد جوية تشرف القوات المسلحة، وكذلك نقلهم بين سجون رسمية وغير رسمية تابعة لجهاز الأمن الداخلي وأخرى تشرف عليها إدارة الشرطة والسجون العسكرية واللواء طارق بن زياد التابعين للقوات المسلحة.

120. وفي سياق القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع، أكدت ملفات التوثيق أن إدارة الشرطة والسجون العسكرية تحت إدارة نجيب بالط، واللواء طارق بن زياد تحت الإمرة الفعلية صدام حفتر، التابعين للقوات المسلحة قد سمحوا بشكل متكرر بالإهمال الطبي المتعمد للمعتقلين في السجون الرسمية وغير الرسمية التي يشرفون عليها، كنمط ينتهك حق المعتقلين في الحياة والصحة، ويتم إخفاء الأدلة التلاعب بتقارير الطبيب الشرعي أو الاستيلاء عليها أو منع فحص الجثث. وثبت علم قيادات القوات المسلحة الليبية المؤكد بالحوادث، وكونهما المخولتين الوحيدتين بالموافقة لإخراج المعتقلين للعلاج، أو لعدم اتخاذهما أي إجراءات لمنعها أو التحقيق في حدوثها أو المحاسبة عنها.

121. كما أكدت ملفات التوثيق أن إدارة جهاز الأمن الداخلي تحت إدارة أسامة الدرسي، قد مارست التعذيب والإهمال الطبي المتعمد للمعتقلين في السجون غير الرسمية التي تشرف عليها، كنمط ينتهك الحق في الحياة، ويتم إخفاء الأدلة بالاستيلاء على تقارير الطبيب الشرعي أو منع فحص الجثث، بالإضافة إلى منع ذوي الضحايا من المطالبة بالتحقيق ومحاسبة المسؤولين عن الحوادث، أو إجبارهم على الإدلاء بتصريحات كاذبة تعفي الجهاز من المسؤولية. كما ثبت أن إدارة الجهاز على علم مؤكد بانتهاكات حق الحياة في سجونها، وأنها مسؤولة عن هذه الانتهاكات بالقيادة، أو الإشراف، أو بعدم اتخاذ أي إجراءات لمنعها أو التحقيق في حدوثها أو المحاسبة عنها.

122. وفي سياق العمليات العسكرية، أكدت الانتهاكات الموثقة أن القوات المسلحة العربية الليبية وجماعة فاغر المساندة لها تتحملان المسؤولية القانونية عن مقتل وإصابة مدنيين جراء استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. بانتهاكها مبدأ عدم التمييز، حيث أخلت بالتزامها باتخاذ الإجراءات الوقائية بإزالة وتنظيف المناطق المأهولة بالسكان من الأسلحة المتفجرة خاصة في مناطق متعددة بجنوب طرابلس، والتي ما تزال تؤدي إلى إصابة ومقتل مدنيين منذ سنوات، وتُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني.

123. ويتحمل مجلس النواب الليبي، برئاسة عقيلة صالح، مسؤولية الانتهاكات على اعتباره المفوض في اختصاص القائد الأعلى للجيش الليبي، والمسؤول عن تكليف الحكومة الليبية والسلطة القضائية؛ وذلك لعلمه بحدوثها وفشله في ممارسة دوره الرقابي على السلطات المكلفة من قبله، وعدم اتخاذ أي إجراءات لمنع هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، ولتوفيره التشريعات التي تقنن هذه الانتهاكات، ولتقديمه الدعم والحماية للمسؤولين عنها، ولتورط بعض من أعضاء المجلس فيها.

124. وكذلك، لقد ارتكبت أجهزة أمنية وجماعات مسلحة تابعة للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية انتهاكات جسيمة ضد المدنيين في غرب ليبيا، من بينها القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي. وغيرها من الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بسبب منهجيتها وسعة نطاقها. وقد وثقنا

تورط مسؤولين حكوميين بشكل مباشر في هذه الانتهاكات، من أبرزهم رئيس جهاز الأمن الداخلي، لطفي الحراري، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية ووزير الدفاع، عبد الحميد الدبيبة، ووزير الداخلية، عماد الطرابلسي، وقيادات جماعات مسلحة وأجهزة أمنية أخرى تابعة لحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الليبي، وتحمل كافة هذه القيادات المسؤولية عن معظم هذه الانتهاكات الجسيمة لعلمها المؤكد بحدوثها وعدم اتخاذ أي إجراءات لمنعها أو التحقيق فيها أو محاسبة المسؤولين عنها.

125. وفي سياق العمليات العسكرية، أكدت الانتهاكات الموثقة أن حكومة الوحدة الوطنية تتحمل مسؤولية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني نتيجة الاستهداف العشوائي للمدنيين خلال عمليات عسكرية نفذتها جماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة أو مساندة لها، وذلك لعلمها المؤكد باستهداف المدنيين والمنشآت المدنية، وعدم اتخاذها أي إجراءات لمنع هذه الانتهاكات أو التحقيق فيها أو محاسبة المسؤولين عنها.

126. وقد اتبعت السلطات في شرق وغرب ليبيا أنماط متشابهة ومتكررة من الانتهاكات في سياق الاعتقال التعسفي، حيث ثبت أن القوات المسلحة العربية الليبية، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، قد اعتمدوا على محاكمات جائزة لإضفاء الشرعية على الاعتقال التعسفي، بإحالة الضحايا إلى هيئات قضائية منحازة، أو إخضاعهم لمحاكمات أمام هيئات شبه قضائية داخل السجون، أو الاستناد إلى تشريعات وطنية ملغاة أو مخالفة للقانون الدولي، أو الاعتماد على اعترافات كاذبة أو منتزعة تحت التعذيب أو تهمة ملفقة، أو الحرمان من توكيل محامي.

127. وأكدت ملفات التوثيق أن السلطة القضائية الليبية تتحمل المسؤولية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من خلال إخضاعها ضحايا لمحاكمات جائزة، والاعتماد على اعترافات منتزعة تحت التعذيب، وامتناعها عن التحقيق في الانتهاكات التي تتلقى بلاغات بشأنها، من بينها القتل خارج نطاق القانون والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وكذلك لامتناعها عن محاسبة المسؤولين عنها؛ بالإضافة إلى خضوع بعض أعضائها لنفوذ شخصيات حكومية وجماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للسلطات في شرق وغرب ليبيا.

128. كما كدت ملفات التوثيق أن شخصيات وجهات حكومية تتحمل المسؤولية عن انتهاكات جسيمة ضد المهاجرين شملت القتل خارج نطاق القانون والقتل غير المشروع، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، ومن بينها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية برئاسة محمد الخوجة، وجهاز حرس الحدود البرية برئاسة محمد المرحاني، التابعين للوزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، والكتيبة 20/20 بإمرة علي المشاي التابعة للواء طارق بن زياد التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، وجهات وشخصيات فاعلة أخرى من بينها عضو مجلس النواب علي أبو زريبة وقادة جماعات مسلحة وأجهزة أمنية تابعة للسلطات في شرق وغرب ليبيا أو مساندة لها.

129. وأكدت حالات غرق وفقدان المهاجرين في البحر أن السلطات شرق وغرب ليبيا تتحمل المسؤولية عن انتهاكات جسيمة، حيث أدى الإهمال المتعمد في تنظيم عمليات الإنقاذ وغياب الإجراءات الفعالة لتأمين سلامة المهاجرين إلى وقوع حالات الغرق. كما تؤكد الحالات الموثقة علم السلطات بتورط جماعات مسلحة وأفراد تابعين لها في شبكات إجرامية تنشط في التهريب والاتجار بالبشر، وتشرف على رحلات تهريب في ظروف خطيرة من الاكتظاظ الشديد والافتقار لمعدات السلامة الأساسية، ما فاقم من حالات غرق المهاجرين في البحر؛ وتشكل حالات الغرق في البحر انتهاك جسيم للحق في الحياة.

130. وفي سياق الهجمات ضد الصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء، فقد أصبحت جزءاً من سياسات السلطات في شرق وغرب ليبيا تركز بشكل أكبر على استهدافهم بشكل خاص، بمن فيهم المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المنظمات غير الحكومية والصحفيين والمدونين على مواقع التواصل الاجتماعي والنشطاء المجتمعيين. وتعمل إدارتي جهاز الأمن الداخلي في شرق وغرب ليبيا بشكل أساسي على ملاحقتهم، حيث يتعرضون لحملة تشهير وتحريض، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، وتلفيق تهمة ضدتهم؛ ما أدى تقلص الفضاء المدني أكثر من أي وقت مضى، حيث أوقف صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان نشاطهم مؤقتاً أو بشكل دائم، أو غيروا مجالات تركيزهم، واضطر العشرات إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفاً من الملاحقة.

.XI التوصيات

السلطات في ليبيا

النائب العام الليبي

- تطالب منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") النائب العام بفتح تحقيقات فورية، مستقلة، وشفافة في جميع الانتهاكات الموثقة، بما في ذلك حالات القتل خارج نطاق القانون، والوفيات الناتجة عن التعذيب داخل مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري. يجب أن تكون هذه التحقيقات متوافقة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن تضمن تحقيق العدالة لجميع الضحايا.
- تطالب رصد السلطات النائب العام الليبي بإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في جميع الاعتداءات التي تستهدف المجموعات الدينية، بما في ذلك أتباع للطرق الصوفية. واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه الانتهاكات، وضمان احترام هذه الحقوق، وفقاً لالتزامات ليبيا الدولية.
- تدعو رصد النائب العام الليبي إلى فتح تحقيقات شاملة ومستقلة في قضايا الاتجار بالبشر، والسعي للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال المتورطين في هذه الممارسات الممنهجة وواسعة النطاق التي ترقى لجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تعذيب المهاجرين، واستخدامهم في العمل القسري والاسترقاق، وبيعهم عبر شبكات تجارة وتهريب البشر التي يديرها ويتعامل معها أفراد ينتمون إلى السلطات في شرق وغرب ليبيا.
- تطالب رصد بإجراء تحقيقات مستقلة لتحديد المسؤولين عن زرع الألغام المضادة للأفراد، ومحاسبتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. كما تدعو إلى التحقيق في التقارير التي تفيد باستخدام مرتزقة، بمن فيهم عناصر من مجموعة فاغنر، في عمليات عسكرية شملت زرع الألغام وأسلحة محظورة دولياً، أدت إلى وقوع ضحايا مدنيين في مناطق مأهولة بالسكان. وتؤكد المنظمة أن زرع الألغام في المناطق المدنية يعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، ويرقى إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة الجنائية الوطنية والدولية.

المدعي العام العسكري

- تطالب رصد المدعي العام العسكري بوقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، حيث إن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوقهم في المحاكمة العادلة وفقاً لاتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وضمان محاكمة جميع المدنيين أمام المحاكم المدنية المختصة بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي ومجلس النواب الليبي والحكومة المعتمدة من قبله والقيادة العامة للقوات المسلحة

الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري

- تطالب رصد السلطات في ليبيا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً، والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التي تقع تحت سيطرة القوات المسلحة

الليبية أو إدارة حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات العسكرية والمدنية والقضائية التابعة أو الموالية لها في شرق وجنوب ليبيا.

حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

- تطالب رصد السلطات في ليبيا باحترام وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وفقاً لما تنص عليه المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تدعو إلى الوقف الفوري للعمل بالقوانين التعسفية التي تجرم نشاط المجتمع المدني، وكافة التشريعات الأخرى التي تسمح للجهات الأمنية، وخاصة الأمن الداخلي، باعتقال وتعذيب وتشويه سمعة المدنيين والنشطاء خاصة.
- تطالب رصد السلطات في ليبيا بوقف حملات الاعتقال التعسفي ضد نشطاء المجتمع المدني في ليبيا، كما تطالب بضمان حرية تكوين الجمعيات، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يجب احترام الحق في التعبير عن الرأي بشكل سلمي، والحق في التظاهر والعمل الصحفي.
- تطالب رصد السلطات في شرق وغرب ليبيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وحماية حقهم في ممارسة عملهم بحرية، ووقف جميع الاعتداءات أو التضييق ضدهم.

إنقاذ وحماية المهاجرين

- تطالب رصد السلطات الليبية باتخاذ خطوات فورية لحماية المهاجرين واللاجئين من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، سوء المعاملة، والتعذيب، والاتجار بالبشر. كما تدعو إلى وقف التعاون مع الجهات المتورطة في هذه الجرائم، وضمان محاسبة المسؤولين عنها.
- تطالب رصد السلطات في ليبيا بإنشاء آليات فعالة ودائمة للبحث والإنقاذ على طول طرق الهجرة وفي البحر والحدود البرية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية المختصة. كما يجب على السلطات وقف أي سياسات أو ممارسات تؤدي إلى تعريض المهاجرين للخطر أو الإعادة القسرية أو الطرد الجماعي.
- تطالب رصد السلطات الليبية باحترام كرامة المهاجرين المتوفين وضمان دفنهم بطريقة إنسانية تتماشى مع المعايير الدولية. يجب اتخاذ تدابير فعالة لتحديد هويات الضحايا من خلال تحليل الحمض النووي، وضمان إخطار السفارات وأسر المتوفين بأماكن دفنهم، أو تسليم جثامينهم لبلدانهم إن أمكن.

المجموعات الدينية

- تدعو رصد السلطات في ليبيا إلى احترام وحماية حق جميع الأقليات الدينية في ممارسة معتقداتهم وشعائرتهم الدينية بحرية وأمان، دون خوف من التمييز أو العنف أو الملاحقة. يجب اتخاذ تدابير فعالة لمنع أي شكل من أشكال العنف، أو التحريض، أو الاعتقال التعسفي، أو التعذيب، أو القتل الذي يستهدف الأقليات، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

نزع الألغام والوقاية من الأسلحة المتفجرة

- تطالب رصد القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية بالكشف الفوري عن خرائط مواقع الألغام التي زُرعت خلال العمليات العسكرية في طرابلس وسرت والجفرة والمناطق المحيطة بها، وإن استمرار حجب هذه المعلومات يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ويعرّض حياة المدنيين للخطر.
- تدعو رصد السلطات في ليبيا إلى تكثيف جهودها في إزالة الألغام ومخلفات الحرب، لا سيما في المناطق المأهولة بالسكان، وضمان توفير الرعاية الطبية والتأهيل النفسي والاجتماعي للناجين. كما تؤكد على ضرورة تنفيذ برامج توعية شاملة للمدنيين، وخصوصاً الأطفال، بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب. وتشدّد المنظمة على منع استغلال العمال المهاجرين في عمليات إزالة الألغام أو تنظيف مخلفات الحرب في مناطق لم يتم مسحها من قبل الجهات المختصة، لما يشكله ذلك من انتهاك لمعايير السلامة وحماية حقوق العمال.

إصلاح التشريعات

- تطالب رصد السلطات الليبية بإلغاء أو تعديل كافة القوانين واللوائح التي تتعارض مع حقوق الإنسان وتحد من الحريات الأساسية، بما في ذلك قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، قانون مكافحة السحر والشعوذة، قانون مكافحة الإرهاب، قانون المطبوعات، وقانون الاتصالات. يجب أن تتماشى هذه القوانين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، وحماية الأفراد من الملاحقات القضائية غير العادلة. على السلطات الليبية أن تضمن ألا تستخدم القوانين كأداة للقمع أو تقييد الحريات المدنية، بل يجب أن تعزز حقوق الإنسان وكرامة الأفراد بما يتوافق مع التزامات ليبيا الدولية.

الهيئات الدولية

المحكمة الجنائية الدولية

- تدعو رصد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمواصلة التحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا، وعدم إنهاؤها بحلول نهاية عام 2025، وضرورة تكثيف الجهود لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وذلك وفقاً لاختصاص المحكمة وبما يتماشى مع نظام روما الأساسي ومبادئ القانون الدولي.
- تطالب رصد المحكمة الجنائية الدولية بضرورة متابعة التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، في ظل استمرار وزيادة الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين وعدم قدرة القضاء الوطني في ليبيا على المحاسبة وغياب التشريعات الوطنية لحماية المهاجرين واللاجئين.
- تدعو رصد المحكمة الجنائية الدولية إلى الضغط على السلطات في ليبيا والدول الأطراف في المحكمة لتسليم المتهمين الذين صدرت ضدهم مذكرات اعتقال.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

- تحت رصد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تكثيف جهودها في الضغط على جميع الأطراف الليبية لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان، وإعطاء الأولوية لتعزيز آليات العدالة الانتقالية، ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعم مسار المصالحة الوطنية القائم على المساءلة. كما تشدد المنظمة على ضرورة أن تدرج البعثة حماية حقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني كشرط أساسي في أي حوار سياسي، لضمان سماع أصوات الضحايا والمدافعين عن الحقوق وعدم تهميشهم في أي عملية سياسية مستقبلية.

الإجراءات الخاصة

- تحت رصد المقررين الخواص للأمم المتحدة على إيلاء الوضع في ليبيا أولوية في تقاريرهم الدورية، وإصدار دعوات عاجلة للسلطات الليبية للكشف عن التدابير المتخذة لمعالجة الانتهاكات الموثقة في التقرير. كما تدعوهم إلى استخدام ولاياتهم لمطالبة السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها الدولية، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، واتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الضحايا ومنع تكرار الجرائم.

الدول الفاعلة والمهتمة بالشأن الليبي

دعم حماية النشطاء والمجتمع المدني

- تدعو رصد بعثات الدول ذات النفوذ في ليبيا إلى ممارسة المزيد من الضغط على الأطراف الليبية، من اجل مناصرة المجتمع المدني ودعم النشطاء، والدفع لضمان التزامها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحماية النشطاء والمدافعين والمجتمع المدني.
- تدعو رصد الدول الفاعلة إلى تعزيز الدعم المالي والتقني للمنظمات الحقوقية المستقلة في ليبيا، بما يساهم في تعزيز جهود المساءلة والمحاسبة. إن نقص التمويل يشكل عقبة رئيسية أمام عمل منظمات المجتمع المدني، ويؤدي إلى تقويض جهود توثيق الانتهاكات، مما يساهم في استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان، وتقليص الفضاء المدني، وترسيخ الإفلات من العقاب.

إنهاء دعم سياسات الإرجاع القسري والانتهاكات ضد المهاجرين

- تحت رصد دول الاتحاد الأوروبي على وقف الدعم المالي والتقني المقدم إلى وزارة الداخلية الليبية وجهاز خفر السواحل الليبي بموجب الاتفاقيات الثنائية، نظرًا لدورهما المباشر في عمليات الإرجاع القسري للمهاجرين إلى مراكز الاحتجاز في ليبيا، حيث يتعرضون لانتهاكات جسيمة تشمل التعذيب، والقتل، والاستغلال، والاغتصاب، والعمل القسري.
- كما تدعو رصد الاتحاد الأوروبي ووكالة إدارة الحدود الأوروبية ("فرونتكس") إلى إنهاء التعاون مع خفر السواحل الليبي، ومنع استخدامه للمياه الإقليمية الأوروبية كأداة لاستهداف المهاجرين أو عرقلة عمليات الإنقاذ، بما يتعارض مع الالتزامات الدولية لحماية حقوق المهاجرين.

إنشاء آلية تحقيق دولية

- تدعو رصد الدول الأعضاء الفاعلة في مجلس حقوق الإنسان إلى دعم إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة تعنى برصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا، كبديل لبعثة تقصي الحقائق التي انتهى تفويضها، إن غياب آلية تحقيق فعالة يعمق أزمة الإفلات من العقاب، ويمنح الجهات المسؤولة عن الانتهاكات غطاءً للاستمرار دون رادع.



LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

 WWW.LCW.NGO

 INFO@LCW.NGO

FOLLOW US: [@LCWNGO](https://twitter.com/LCWNGO)

Libya Crimes Watch (LCW) is a non-profit, non-governmental organisation. Its legal name is LCW NGO. It is registered as a limited by guarantee company without share capital, which is the most common structure for non-profit organisations in the United Kingdom. The registration number is 12685067. The registered office is 71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ.

